الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات
Association Tunisienne des Femmes Démocrates

دراسة حول ظروف العمل الفلاحي للنساء في الوسط الريفي

الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات
Association Tunisienne des Femmes Démocrates

مرصد أسماء فني لتكافؤ الفرص
والمواطنة للنساء بتونس

الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات
Association Tunisienne des Femmes Démocrates

مرصد أسماء فني لتكافؤ الفرص والمواطنة للنساء بتونس

دراسة حول ظروف العمل الفلاحي للنساء في الوسط الريفي

بمساندة

FNUD Fonds des Nations Unies pour la démocratie

اللجنة التي قامت بالبحث الميداني :
منيرة العليبي، سهير ادريس، سعاد محمود، وفاء فراويس، نادية بنزرتي، رباب اسماعيل،
سمية جمور، نسيبة القاضي، بسمة همامي، بختة القاضي جمور، وفاء معمر، نجلاء مرزوقي

اعدت هذا التقرير شركة إقليم شرق المتوسط

بمشاركة
نادية حكيمي، سعاد التريكي، سهير ادريس، نجوى بكار،
رجاء الدهماني، بختة القاضي جمور، نسيبة القاضي

جميع الحقوق محفوظة للجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات ©

ISBN :978-9973-751-06-5

تونس في سبتمبر 2014

إلى الوجوه السمراء

إلى الأيادي التي خبرت الثرى

إلى الأحداق الآملة بشمس فجر منتصرة

إلى الكادحات المناضلات من اجل قوت أطفالهن

ومن اجلنا...

النساء العاملات في القطاع الفلاحي في الوسط الريفي

نهدي هذه الدراسة

المقدمة

عمل النساء في الوسط الريفي : نضال من أجل الاعتراف

لقد نادت المنظمات النسوية وخصوصا منها الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات وإلى جانبها بعض من مكونات المجتمع المدني المنخرطة في مسار الدفاع عن حقوق النساء طويلا من أجل مشاركة النساء في الحياة العامة. كما أكدت على ضرورة إدماجهنّ أكثر في الدورة الاقتصادية. وعلى الترفيع من فرصهن في الدخول إلى سوق الشغل. وذلك في سبيل ضمان مساواتهنّ مع الرجال في مجال العمل والارتقاء المهني.

غير أن الحضور المكثف للنساء في القطاع الفلاحة لا يلاقي ما يناسبه من تثمين لدورهنّ في الإنتاج الفلاحي إذ يظل هذا الدور محتجبا أو ببساطة مجهولا.

وبالفعل فالجميع يعلم أن تونس هي بلد ذو طابع فلاحي إلاّ إنّ هذه المعلومة لا ترقى إلى التعرّف بصفة ملموسة على طبيعة العمل الفلاحي وإنما يلفها الغموض والضبابية لا سيما في إطار رواج فكرة خيالية ورومانسية حول بهجة الحياة في عالم الريف.ولم يكنّ لذلك من دور سوى حجب المشاكل الفعلية التي تلازم المناطق الريفية وخصوصا منها تلك التي تتعلّق بعمل النساء.

لأجل هذه الأسباب اضطلع « مرصد أسماء الفني لتكافؤ الفرص والمواطنة للنساء بتونس» بالجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات بإجراء تحقيق مع نساء يعملن بالوسط الريفي وذلك من أجل استكشاف وتسليط الأضواء على مجال طالما وقع تحت طائلة التهميش والتجاهل وهي محاولة لإعطاء الكلمة إلى اللاتي ربما لم تكن لهنّ الفرصة أبدا كي تكون لهنّ كلمة. ولقد أنجز هذا التحقيق فريق من مناضلات الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات تلقين تكوينا ملائما للقيام بهده المهمة.

لا يدعي هذا التحقيق تمثيل كل النساء بالوسط الريفي حيث اقتصر على عينة محدودة نسبيّا (200 امرأة مستجوبة).غير انه بالمقابل قد سعى الى أن يكون مفصحا كاشفا ومعبّرا وذلك من جهة أنه قد توجه إلى مناطق تغطي قسما هاما من خصائص العمل الفلاحي في الأوساط الريفية التونسية واعتمد كذلك على مقاربات متعدّدة : مقاربة كمية رصدت بالأرقام جملة ظروف النساء المعنيات بالتحقيق ومقاربة أخرى كيفية قوامها المناقشات المعمقة التي أجرتها المناضلات معهنّ من أجل الكشف عن خصائص وميزات العمل بالوسط الريفي على مستوى لا يمكن للأرقام أن توضحه. فضلا عن شهادات حيّة وصور فوتوغرافية مدعمة للتحقيق.

وكما أشرنا أعلاه تشتغل النساء الريفيات بعدد كبير في الفلاحة وهو ما يعرضهنّ إلى استغلال فاحش فهنّ عملن في ميدان قد هجره الرجال بعد أن تبين ان العمل فيه هو ضرب من أشكال الاستعباد الجديدة من حيث هو يتطلب مجهودات كبيرة مقابل أجر زهيد .

لقد مكنتنا المراحل المختلفة للتحقيق من الكشف شيئا فشيئا عن ضروب الهشاشة التي تتضاعف حين يتعلّق الأمر بالنساء فهنّ الأقل حظا في التعلم والدراسة ، وهنّ المحرومات في أغلب الأحوال من الملكية، وهنّ الممنوعات من بعث مشاريع خاصة بهنّ. وهنّ مجبرات على التنقل مسافات طويلة و شاقة في أسوء الظروف ، كما يعانين من الحرمان من الحق فيالراحة و في التغطية الأجتماعية من صحة وعلاج وتقاعد...

وإنّ كلّ ما تعانيه هؤلاء النساء هو صورة لإجحاف مزدوج : فهنّ من جهة يتحملن مشقة العمل الفلاحي في سبيل ضمان موارد العيش لهنّ ولعائلاتهنّ ولأطفالهنّ على وجه الخصوص، وهنّ من جهة أخرى مجبرات على تحمل مظالم مجتمع يظل ذكوريا بالأساس ويفرض عليهنّ تمييزا في الأجور ويمنح الرجال رئاسة العائلة وصلوحية الأمر والنهي بلا منازع حتى وإن كانوا عاطلين عن العمل. هذا المجتمع لا يزال يعتبر عمل النساء في الفلاحة مجرد جزء من الواجبات المنزلية المفروضة

عليهنّ في العائلة.

إجمالا فإن هذا التحقيق حول ظروف النساء العاملات بالفلاحة في الوسط الريفي من شأنه أن ينبهنا ويذكرنا بأن تلبية احتياجتنا الأساسية من المواد الفلاحية ليست أبدا معطى بديهيا وإنما نحن ندين به إلى أولئك النساء اللاتي يصمدن في أماكن عملهنّ أمام كل ضروب التمييز والاستغلال.

إن ظروف هؤلاء النساء يجب أن تتوجه أساسا إلى ضمائرنا حتى نكون واعيت و واعيين أن ما نستهلكه من احتياجاتنا اليومية يعود الفضل فيه الى المسار الشائك للأيادي نسائيّة العاملة في الفلاحة .
هذه هي الخطوات التي تأخذنا من الجهل إلى المعرفة ومن المعرفة إلى الاعتراف.

على أن الاعتراف لا يمكنه الاقتصار على مجرّد إقرار وإنما يجب أن يقود إلى النظر في إمكانيات الفعل حتى تتمكن النساء من احتلال المكانة التي هنّ جديرات بها ومن استرجاع كرامتهنّ.

إنّ رهاننا في كلّ ذلك ليس تحسين ظروف عمل النساء في الفلاحة فحسب بل وأيضا إنقاذ قطاع هو في أوج أزمته غير ان هذا الإنقاذ إنما هو بمر ضرورة عبر الفاعلات الرئيسيات فيه وهنّ العاملات الفلاحيات .

سليـانة

سيدي ثابت

سليانة

واد الليل

جـندوبة

قعفور

جندوبة

I - أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في ظروف عمل النساء في القطاع الفلاحي مع التركيز على واقع التمييز الذي يستهدفهن في سوق العمل في الوسط الريفي.وفي هذا السياق يتفرع الهدف العام إلى دراسة:

- ظروف عمل النساء في الوسط الريفي، وخاصة ظروف النقل وأوقات العمل والسلامة والتأجير
- حجم العمل وتوزيع الوقت بينه و بين الأنشطة المنزلية
- نوعية الأعمال التي تطالب النساء بأدائها
- الإطار التعاقدي لعمل النساء في الفلاحة
- التداعيات البدنية والذهنية لظروف العمل على النساء العاملات وأسرهن
- مكانة النساء في الاسرة ودور العمل في تحقيق استقلاليتهن الاقتصادية
- انتظارات ودرجة رضا النساء مقارنة بظروف العمل

بالإضافة إلى ذلك، فإن التحليل المقارن بين ظروف عمل النساء وظروف عمل الرجال في الوسط الريفي سوف يمكّن من تحديد درجات التمييز التي ترزح تحتها النساء وهكذا سوف تمكّن نتائج هذا البحث من تقديم توصيات تدعو إلى تحسين ظروف عمل النساء في الوسط الريفي من ناحية ،

والحد من التمييز الذي تعانين منه على وجه الخصوص من ناحية أخرى.

سيدي ثابت

جندوبة

منوبة

سليانة

المنيهلة

مرناق

II - المنهجية

تهتم الدراسة بالنساء العاملات بالقطاع الفلاحي في الوسط الريفي، ولبلوغ الأهداف المحددة لها تم استجواب النساء العاملات حول ظروف عملهن و حول مستوى و مدى استقرار أجورهن ،إضافة إلى الصعوبات والمشاكل التي قد تعترضهن. وقد تم استجوابهن أيضا حول ظروف عمل الرجال و ذلك من أجل فهم طبيعة وأسباب التمييز الذي يقاسين منه يوميا.

في هذا الإطار، و بطلب من الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات قامت شركة إقليم شرق المتوسط للاستشارات بصياغة هذا الاستبيان وتولت مناضلات الجمعية إنجازه مباشرة سواء في أماكن العمل أو في مقر السكنى مع 200 امرأة تعملن في الوسط الريفي في تونس الكبرى وولاية بنزرت وتم بعد ذلك توسيع مجال الاستبيان ليغطي ولايات نابل وجندوبة وسليانة.

سليانة

منوبة

أوتيك - بنزرت

جندوبة

سليانة

قعفور

سيدي ثابت

III - الاستجواب

تستجيب بنية الاستجواب لمطالب الدراسة وتتمحور حول 7 أجزاء تحتوي على أسئلة مختلفة : مغلقة ،شبه مغلقة ومفتوحة (انظر الملحق).

1- التعريف بالأسرة

يوفر هذا القسم المعلومات التي تسمح بوضع الأسرة في إطارها الجغرافي (الولاية، المعتمدية، العمادة، الموقع بالتحديد) وتدوين معطياتها. وقد تم أيضا إدراج البيانات الخاصة بسير المحاورة (اسم القائمة بالاستجواب، التاريخ، مدة المحاورة).

2- معلومات عامة

هذا القسم يسمح بالحصول على معلومات حول تركيبة الأسرة عبر تسجيل سن كل فرد وجنسه وحالته المهنية ومستواه التعليمي. كما تم تسجيل معلومات أخرى حول ظروف السكن والملكية. هذه المعلومات تساهم في تحديد المحيط الاجتماعي-الاقتصادي الذي تعيش فيه المستجوبة ودراسة التأثيرات المحتملة على ظروف عملها واختياراتها وقراراتها.

3- عمل النساء

في هذا القسم، طرحنا أسئلة حول العمل الحالي للمرأة مع تحديد القطاع (قطاع عام، قطاع خاص، قطاع فلاحي) وحول انتظام العمل والوضعية المهنية (أجيرة، مشغّلة...) وأيضا نوعية عقد العمل.

4- عمل الرجال

و من أجل الكشف عن وضعيات التمييز إزاء النساء خاصة في الأنشطة الفلاحية موضوع الدراسة، طرحنا أسئلة حول ظروف العمل والمداخيل والأعمال التي توكل إلى الرجال والنساء أثناء ممارسة النشاط الزراعي.

5- حوافز وشروط الحصول على عمل

سمح هذا القسم من الاستجواب بتجميع معطيات حول الدوافع التي تدعو النساء إلى العمل وأيضا حول الأهداف المنتظرة من العمل. وقد طلبنا إثر ذلك من المرأة المستجوبة تقييما ذاتيا لدور عملها في تحسين أوضاعها المعيشية من عدمه.

6- ظروف عمل النساء

في هذا الجزء من الاستبيان، طرحنا أسئلة حول ظروف عمل النساء الريفيات، من حيث وسائل وظروف النقل، توقيت ومدة العمل إضافة إلى المهام التي توكل إليهن عموما.

7- البرمجة اليومية

يتمثل الجزء الأخير من الاستجواب في إحداث جدول يومي مفصل لكل امرأة تمّ استجوابها وآخر لزوجها أيضا إن كانت متزوجة. وذلك بهدف معرفة تقسيم الوقت المخصص يوميّا للعمل المنزلي والنقل والعمل في الأرض والأنشطة الإضافية والراحة والترفيه.

IV - العـــــيّنة

في إطار هذه الدّراسة، تمّ اختيار العيّنة منذ البداية من النساء العاملات في الوسط الريفي، في القطاع الفلاحي أساسا. وقد تم اختيارهنّ عشوائيا من تونس الكبرى (منوبة أريانة بن عروس) ونابل وجندوبة وبنزرت وسليانة. وتجدر الإشارة إلى أن اختيار المناطق قد تم في اطار محاولة ضمان التنوع في تغطية الأنشطة الفلاحية التي اشتغلت فيها النساء المستجوبات خلال الثلاثية الأخيرة لسنة 2013.

لقد اختارت مناضلات الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات القيام بأنفسهن بالبحث الميداني بعد أن تلقين تكوينا مناسبا أهلهن لمثل هذا العمل وكان ذلك استجابة لاهتمامهن بالتعرف على ظروف عمل النساء الريفيات بصفة موضوعية ومباشرة، و بالاستماع إليهن و إلى مشاغلهن وبإقامة علاقات معهن. ويمكن تلخيص التوزيع الجغرافي لعينة النساء المستجوبات كالتالي:

رسم بياني *1:* توزيع النّساء المستجوبات حسب الولايات

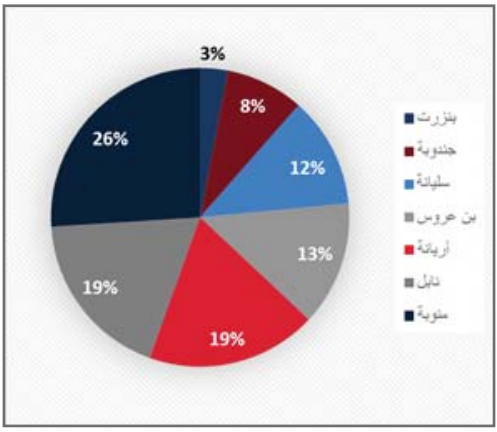

أنجز الجانب الأكبر من الدّراسة في ولايات تونس الكبرى حيث تم إجراء أكثر من نصف الاستجوابات (58 %) وتمّ اختيار بقية النساء المستجوبات من ولايات الشمال الغربي (جندوبة 8 % وسليانة 12 %) و الوطن القبلي (نابل 19 %) وبنزرت (3 %) (انظر رسم بياني 1).

وتمّ بالفعل إجراء الدراسة في 25 معتمديّة من بينها خاصة واد الليل 16 % الجديدة 12 % ومرناق 7 % في تونس الكبرى ،وسوق السبت في ولاية جندوبة ،ومنزل بوزلفة (7%) في ولاية نابل، واوتيك 3 % في ولاية بنزرت، وقعفور (3 %) في ولاية سليانة.

رسم بياني *2*: توزيع النّساء المستجوبات حسب المعتمديّات

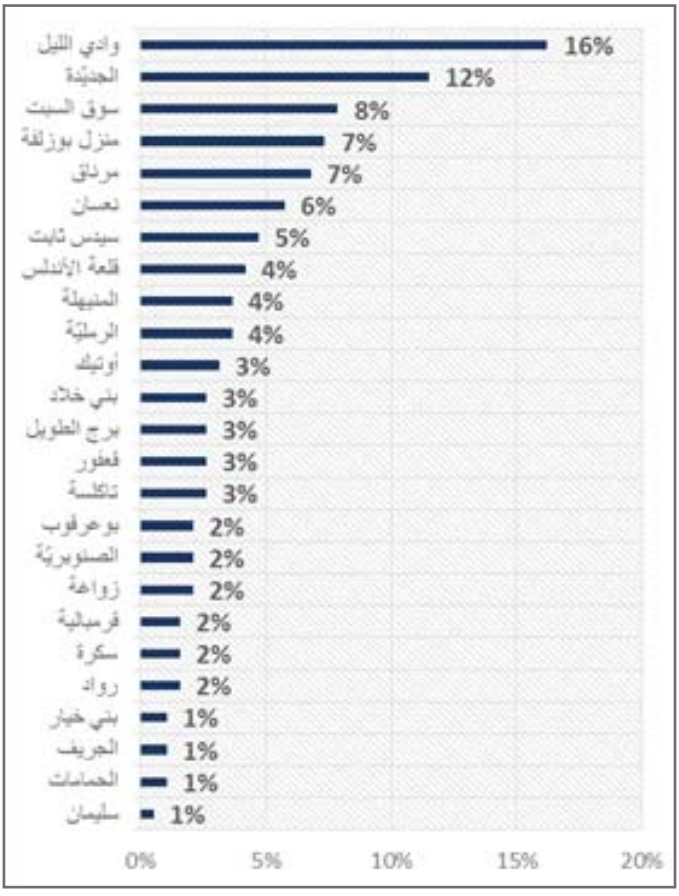

V- انجاز المشروع

تمّ انجاز هذا المشروع على أربع مراحل رئيسية:

- **المرحلة الأولى : التحضير اللوجستي**
  - o إعداد منهجية الدّراسة
  - o صياغة الاستجواب
  - o اختيار العينة

- **المرحلة الثانية : البحث الميداني**
  - o تكوين الفريق.
  - o انجاز العمل الميداني

- **المرحلةالثالثة : بنك المعلومات**
  - o إعداد الاستجواب
  - o الترميز والرّقن والمراقبة

- **المرحلة الرابعة : معالجة المعلومات واستخراج النتائج**
  - o المعالجة الإحصائية للمعلومات
  - o التقرير الأوّلي للتحليل
  - o التقريرالنهائي للتحليل

رسم بياني *3* : تـــــقدّم العمل الميداني

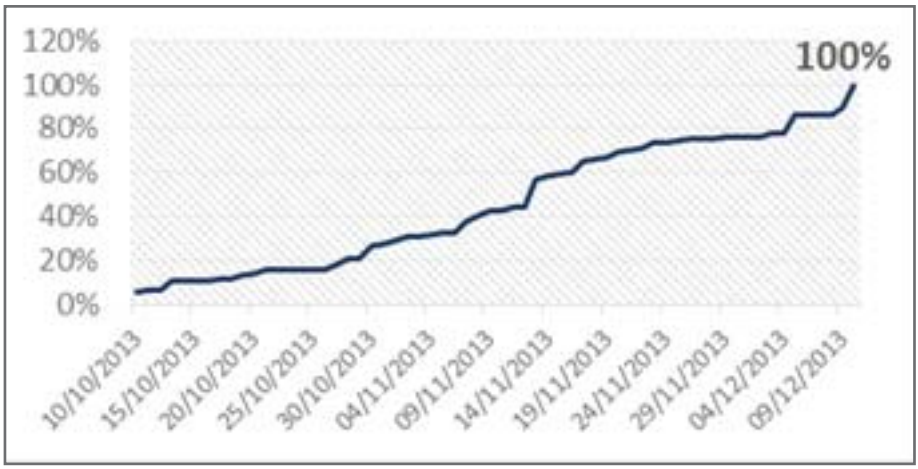

انجز البحث الميداني من طرف فريق متكون من 12 **مستجوبة ومشرف على مدى شهرين من** 10 **اكتوبر الى** 12 **ديسمبر** 2013.
(**انظر رسم بياني** 3)

بلغ معدل طول المحادثة 32 **دقيقة.**

VI- المواصفات الاجتماعية والاقتصادية

1- خصائص النساء المستجوبات

نشير اولا الى أن سن المستجوبات كان متفاوتا يتراوح بين 18 عاما وأكثر من 66 سنة. وقد مثلت النساء بين 41 و60 سنة أكثر من النصف (56 %) من مجموع المستجوبات وانّ الشابات دون 30 سنة قد مثلن نسبة 17 % في حين مثلت الفئة العمرية ما فوق 61 سنة نسبة 7 % من العينة المستجوبة.

أما الأزواج الذين تتراوح أعمارهم بين 41 و60 عاما فهم يمثلون أكثر من النصف (53 %). في حين مثل الأصغر سنّا دون 30 سنة نسبة 11 % فقط من جملة المستجوبين. ومثّل كبار السن الذين تجاوزوا 60 سنة نسبة 17 % من جملة المستجوبين (رسم بياني 4).

رسم بياني *4 :* عمر النساء المستجوبات وأزواجهن

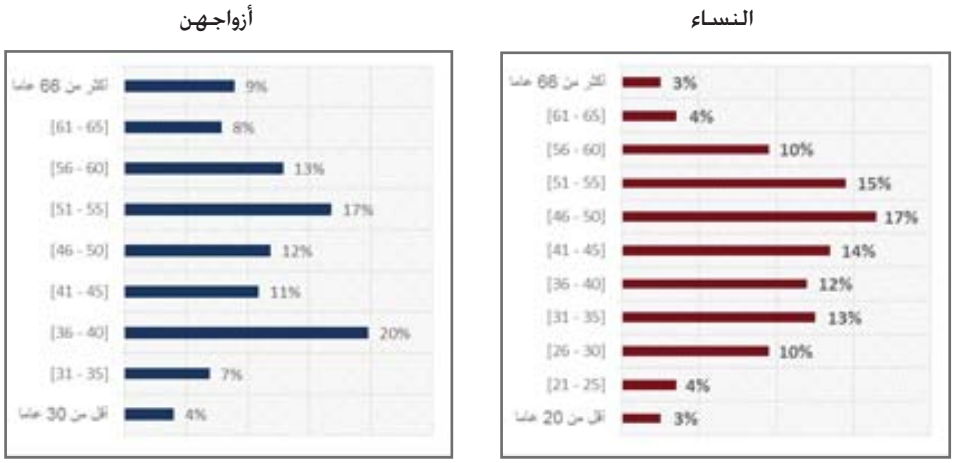

رسم بياني 5 : التوزيع حسب الحالة العائلية

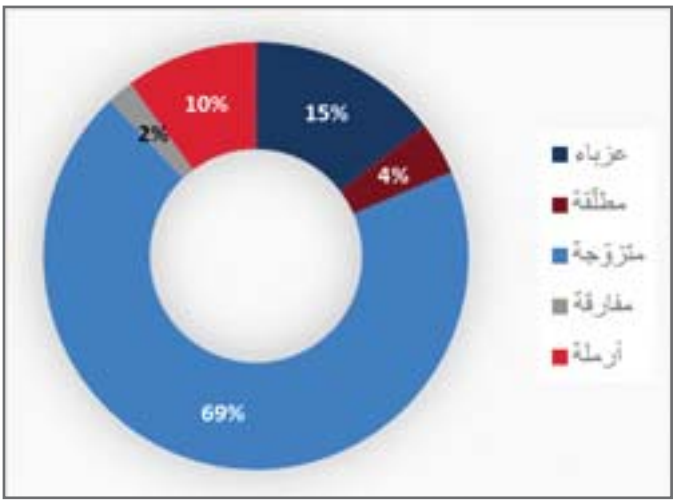

كما يجدر التّدقيق أن أكثر من ثلثي النساء المستجوبات هن من المتزوجات، وأن العازبات لا تمثلن الاّ نسبة 15 % (رسم بياني 5).

بلغت نسبة النساء المنفصلات (2 %) والمطلّقات (4 %) و في المجموع (6 %) من الفئة المستهدفة. بينما بلغت نسبة الأرامل منهن (10 %).

2- مكونات الأسرة، ملكية السكن وظروف العيش

يرتفع متوسط حجم أسر العينة المدروسة إلى (5.79) في الوسط الريفي ويتجاوز بذلك المعدل الوطني الذي يبلغ (4.99). ويعتبر أعلى من معدل حجم الأسرة في المناطق الحضرية البالغ (3.73)[1].وهذا من شأنه ان يزيد في صعوبة تسيير الأسرة ،الأمر الذي يوكل عادة الى النساء كما تبينه دراسات حول الميزانية باعتبار الوقت (Budget-temps) .

[1] المصدر : المعهد الوطني للإحصاء (RGPH 2004 : http://www.ins.nat.tn/fr/rgph2.1ens.php?Code_indicateur=0301001)

رسم بياني 6 : حجم الأسرة

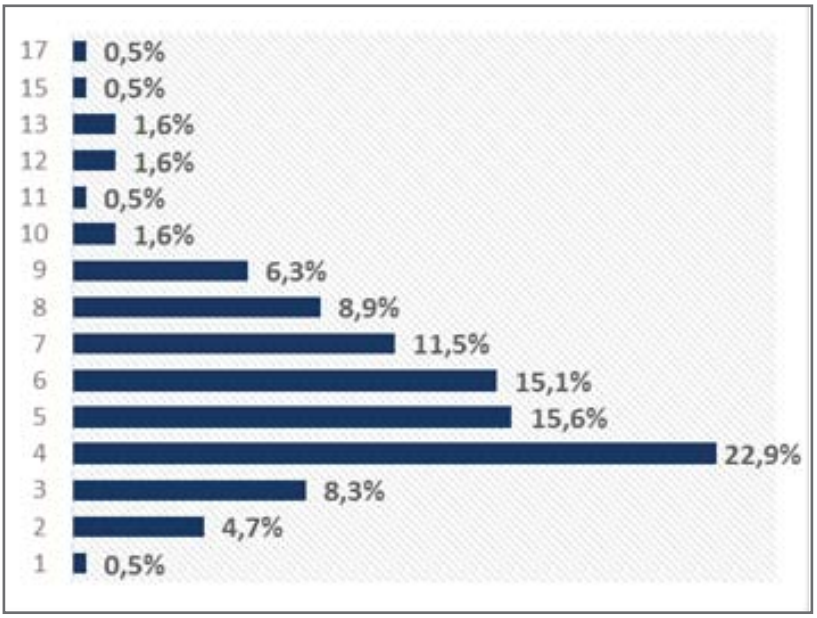

تبدو هذه المعطيات أكثر وضوحاً في ولايات أريانة (6.65) وجندوبة (6.5) حيث يتجاوز معدّل حجم الأسرة فيهما معدل العينة (5.79)
(رسم بياني 7).

رسم بياني 7 : معدّل حجم الأسرة حسب الولايات

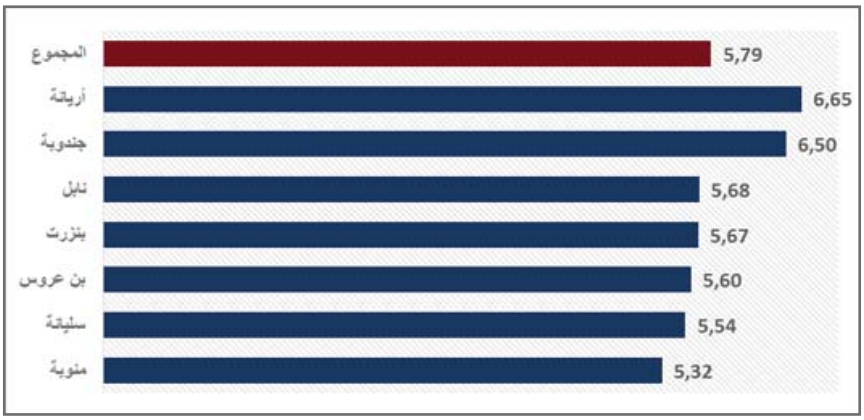

وعلاوة على ذلك، فانّ النظر في تكوين الأسرة يبين أن معدّل عدد الأطفال لكل أسرة يبلغ 3.4 (رسم بياني 8).

رسم بياني 8 : معدّل عدد الأطفال في الأسرة حسب الولايات

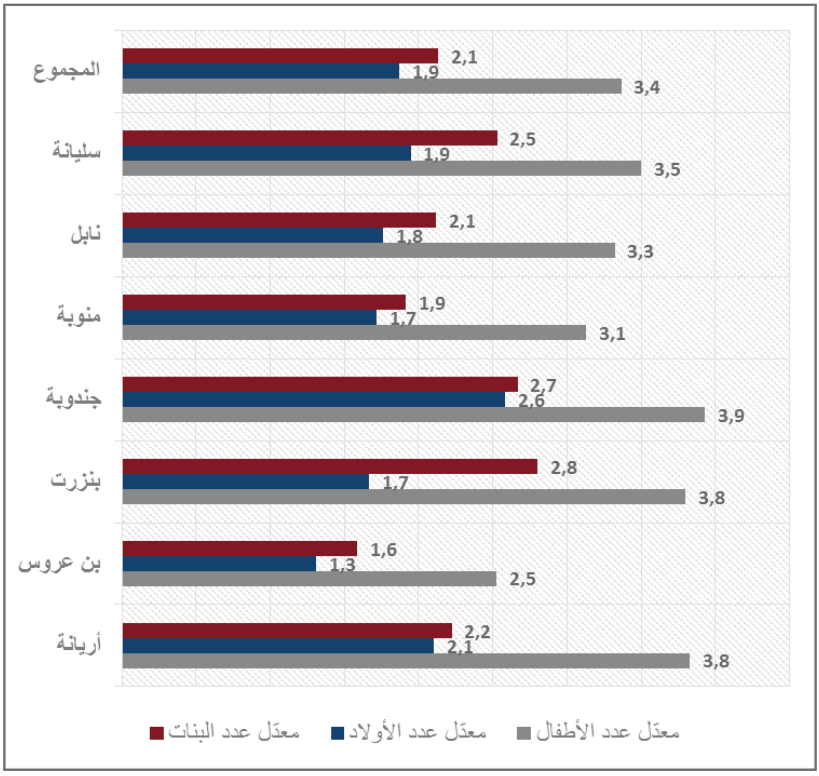

تفصح شهادات أغلبية النساء المستجوبات عن الهشاشة التي تعانين منها و عن صعوبة الحياة اليومية.

و نجد معدل واحدة من كل اثنتين من النساء المطلّقات أو المنفصلات لا تحصل على جراية طلاق كما لا تحصل أي منهنّ على منحة السّكن.

أما فيما يتعلق بظروف السكن، فتجدر الإشارة إلى أن أغلب المنازل غير صحية، وبعضها لا يزال في طور البناء وهي غير مجهّزة وغير موصولة بالشبكة الكهربائية ولا بالماء الصّالح للشراب و تفتقد للصرف الصحي، مساكن غير مؤمّنة، أسقفها غير عازلة...إلخ. تذكرنا بالأحياء القزديرية الموجودة حول المدن.

لقد لاحظنا بمرارة أثناء المحادثات، أن هؤلاء النساء غالبا ما يعملن أكثر من 12 ساعة يوميا لتأمين حاجيات أسرهم وضمان ظروف حياة كريمة، كما عبّرت عن هذا الواقع إحدى المستجوبات.

فضلا عن ذلك، تجدر الإشارة أن حوالي 50 % من الأسر يملكون منازلهم وهي نسبة أقل بكثير من المعدل الوطني الذي يبلغ نحو 80 %. في المقابل يقيم نحو الثلث عند أسرته الموسّعة. وهو رقم مرتفع جدا مقارنة بالمعدل الوطني الذي لا يتجاوز 5 % (رسم بياني 9). أما بالنسبة للملكية فانّ:

- ثلاثة أرباعهن(75% (يسكن منزلا على ملك الزّوج.
- 1%من المساكن هو ملكية مشتركة للمرأة مع زوجها

(رسم بياني 10).

- **بينما لا تمثّل المساكن التي هي ملكية المرأة الا 13% بالمائة فقط.**

رسم بياني *9* : طريقة استغلال المسكن

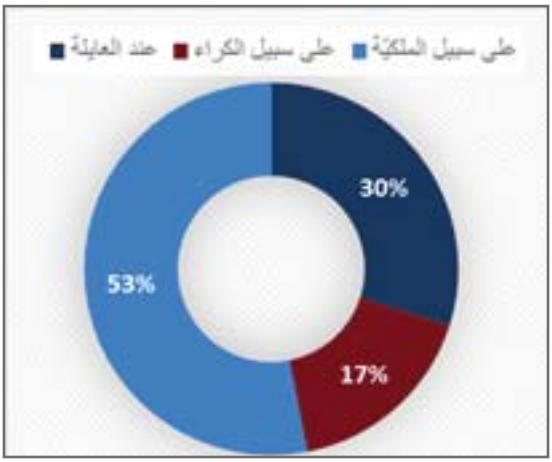

رسم بياني *10* : ملكيّة المسكن

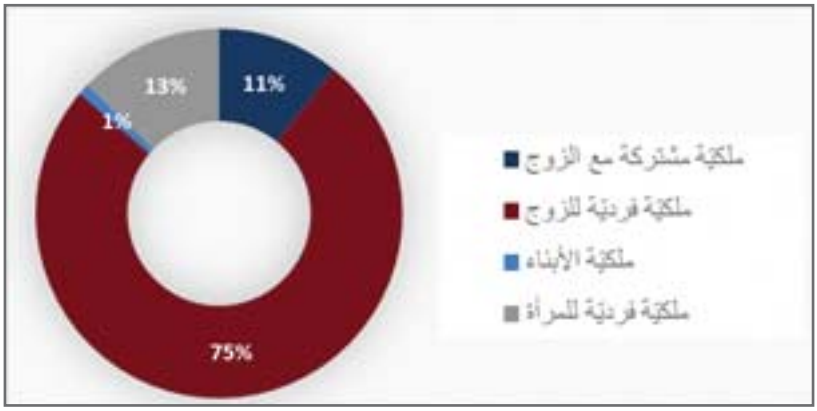

رغم مساهمة النساء في اقتناء المسكن إلا أن أكثرهن فقدنه بعد الانفصال عن الزوج وهي حالة إمرأة استجوبت في أوتيك التي ذكرت:

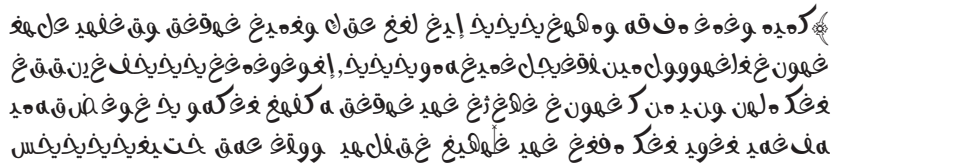

كما أعربت إمرأة أخرى من بين اللاتي شملهن الاستبيان في ولاية سليانة صراحة عن الصعوبات التي عاشتها بخصوص مسالة السكن. فهي إمرأة مسنّة تعيش مع ابنتها في مستودع آيل للسقوط. تستأجره مقابل 45 دينارا شهريّا. وقد أجبرت على تغيير مقرّ سكناها ،في مرّات عديدة لعدم استقرارها في العمل وعدم قدرة مدخولها على تغطية حاجياتها و تخلي أبنائها عنها بعد وفاة زوجها.

إن هذه الحالات ليست معزولة بل تنتشر بين الشرائح الاجتماعية، و تتضاعف في صفوف الفئات المهمشة، ما يستدعي تناول مسألة الملكية العقارية وبالخصوص ملكية الأرض بالأستناد الى مقاربة النوع الأجتماعي، خاصة وأن العديد من النساء لا تتفطن لخطورة المسألة الا عند وقوعها و بعد استحالة تدارك الأمر.

كما أن غياب وعي بعض النساء أحيانا بحقوقهن يجعلهن غير قادرات على معرفة الوسائل النضالية القادرة على تمكينهن من مقاومة الاستغلال الفاحش، في العمل الفلاحي بالإضافة الى تعرضهن الى التمييز داخل الأسرة، مما يجبرهن على قبول الوضع الهش على «أنه قدر» لا مناص منه.

جندوبة

حي مبروكة - أوتيك

سليانة

حي مبروكة - أوتيك

جندوبة

3- مستوى التعليم لدى النساء وأزواجهن

تبين عينة الدراسة أن أكثر من 80 % من النساء المستجوبات وأكثر من ثلاثة أزواج على أربعة (77%) لهم مستوى تعليمي ابتدائي أو أقل (رسم بياني 11). أكثر من87% من الحالات المدروسة (رسم بياني 12) هن نساء ذوات مستوى تعليمي ضعيف (إعدادي أو أقل) .متزوجات من رجال من نفس المستوى التعليمي.

تبين الدراسة أن النساء تعاني من الأمية بنسبة أكبر من أزواجهن الا أنهن يتفوقن كلما تمكن من مواصلة دراستهن :

- ترتفع نسبة الأمية أكثر في صفوف النساء.
- امرأة من ثلاث يفوق مستوى تعلمها مستوى تعليم زوجها.
- لا تتعدى نسبة الرجال ذوي مستوى تعليم ثانوي أو أعلى المتزوجين نساء متعلمات 13 %.
- يؤثر مستوى التعليم لدى النساء الريفيات ايجابيا على دراسة أبنائهن
- هدف كل النساء المستوجبات مهما كان مستواهن التعليمي, تعليم أبنائهن

رسم بياني *11:* المستوى التعليمي للنّساء وأزواجهنّ

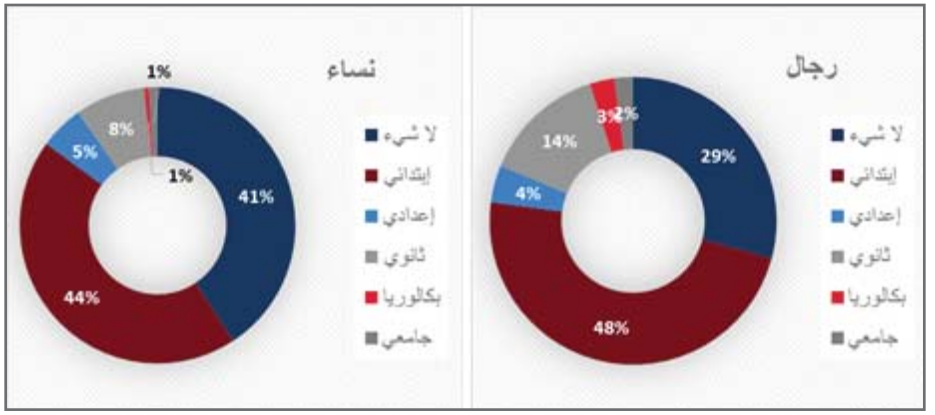

رسم بياني *12*: العلاقة بين مستوى تعليم النّساء ومستوى تعليم أزواجهن خاطئ

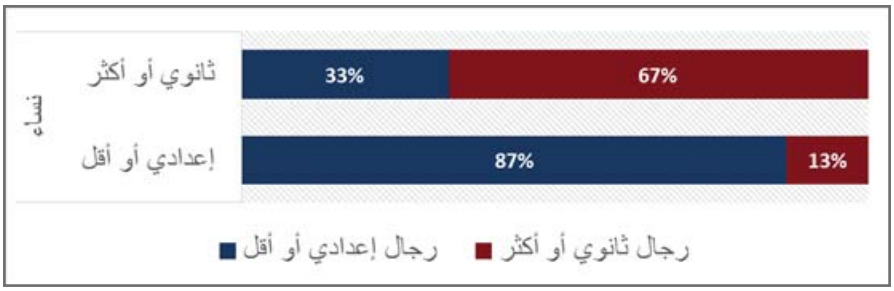

رسم بياني *13* : معدل الأمية للأطفال حسب الولاية وحسب الجنس

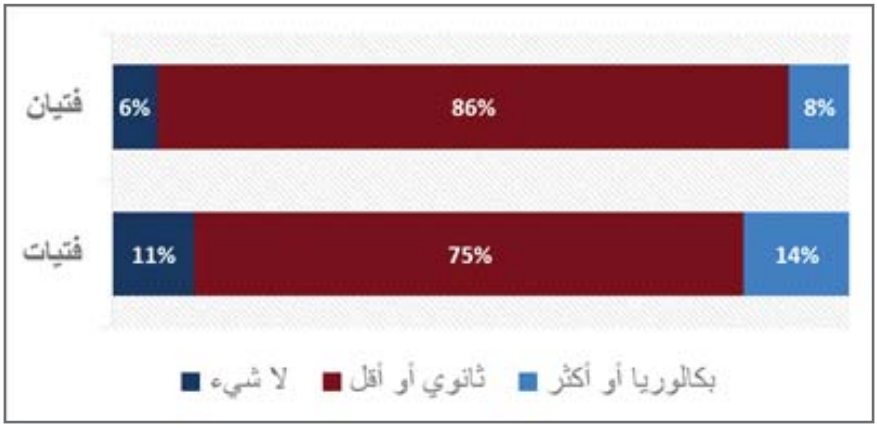

و ان اتسمت أغلبية الأسر بمستوى تعليمي متواز بين الزوجين ، تتفوق النساء اللواتي تتمكن من الدراسة باعتبارهن تواجهن تحديات أكبر.

إضافة إلى ذلك، ورغم ارتفاع نسبة تمدرس الفتيات مقارنة بالفتيان والانخفاض المستمر في معدل الأمية على الصعيد الوطني، نلاحظ من خلال هذه الدراسة أن نسبة الفتيات دون أي مستوى تعليمي تقارب ضعف نسبة الذكور، في المناطق الريفية. إذ أن نسبة أمية الفتيات تبلغ 11 % مقابل 6 % فقط للفتيان حيث تجد الفتاة الريفية صعوبات أكثر في التمكن من مزاولة التعليم (رسم بياني 13) نظرا لابتعاد المدارس عن القرى وانتشار الفقر في المناطق الريفية ...الخ. نجد مع ذلك أن

نسبة الفتيات اللواتي بلغن مستوى الباكالوريا أو أكثر (14 %) تمثلن نسبة أعلى من نسبة الذكور (8 %)، ما يدل على أن معدل النّجاح أفضل في صفوف الفتيات.

كما نلاحظ أن تحسين مستوى تعليم النساء الريفيات له تأثير إيجابي على أطفالهن. ف كلما تعلمت النساء أكثر كلما تضاعفت حظوظ أبنائهن في بلوغ نسب تعليم أعلى. (35.4 %) لأمّ متعلمة يصل إلى مستوى الثانوي أو أكثر .(من 9.2 % بالنسبة لأطفال أم غير متعلّمة إلى 94% بالنسبة لأطفال لأمرأة ذات مستوى تعليم ثانوي).

رسم بياني *14* : مستوي تعليم الأطفال حسب المستوى التعليمي للأمّ

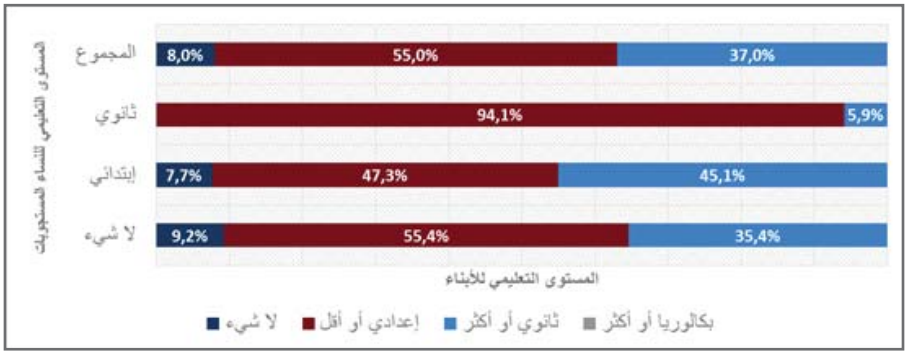

Mnihla

Jendouba

VII - عمل عرضي و هش

1- النشاط في القطاع الفلاحي:تبعية و تمييز ضد النساء

تناولت هذه الدراسة النساء العاملات في القطاع الفلاحي، وأغلبهن تشتغلن بصفة هشّة بما أن 61 % منهنّ تعملن بصفة عرضيّة مقابل 28 % فقط من بينهنّ تعملن بصفة دائمة (رسم بياني 15).

رسم بياني *15* : نوعيّة عمل المرأة

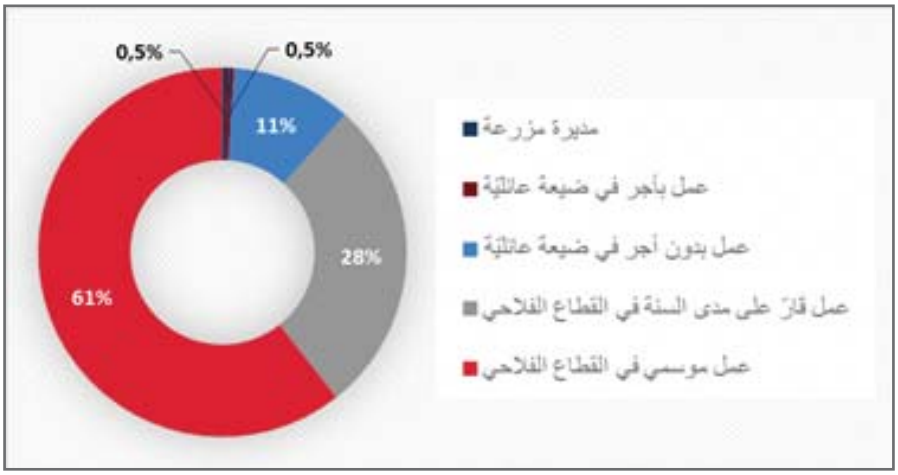

تجدر الإشارة أيضا إلى أن امرأة واحدة فقط من بين 200 امرأة مستوجبة تقوم بإدارة مزرعة، في حين تعنى الأخريات بباقي الأعمال التي تقع في أسفل درجات سلم الأعمال الفلاحة.

اما في الضيعات العائلية ،فتعمل النساء عادة دون مقابل 11 % من المستجوبات يعملن دون أجر و 0.5% يتسلمن أجرا .مما يعكس استغلال النساء العاملات في الفلاحة حتى من قبل أسرتها . هذه الظاهرة تدعم أطروحة استغلال المرأة الريفية بما في ذلك من طرف أفراد أسرتها.

نلاحظ أن النساء المستجوبات اللاتي يعملن في ضيعة عائلية يملكها الزوج تمثل (37 %) و (16 %) اذا كانت على ملكية .

وهكذا تبرز الدراسة الغياب شبه الشامل لنفاذ النساء لملكية الأراضي الزراعية وحضورهن المكثف في مواطن الشغل الهشة بوصفهن عاملات فلاحيات عرضيات.

رسم بياني *16*: مالكو الأراضي العائليّة حيث تعمل المرأة

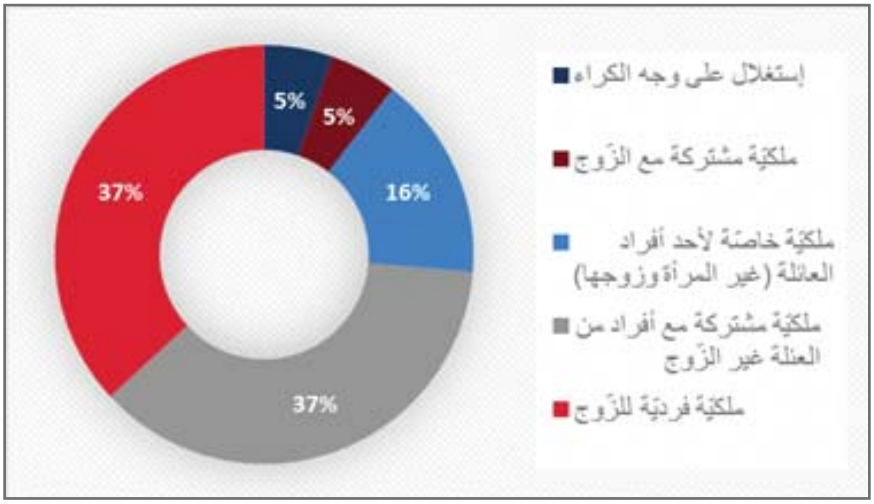

أن حظوظ النساء في الحصول على عمل دائم ومقاومة التمييز المسلط عليهن في العمل يبقى رهين تعلمهن اذ نجد أكثر من ثلاث نساء على أربع (78 %) لم تدخلن المدرسة، و55 % من اللاتي لهنّ مستوى إعدادي أو أقلّ يشتغلن بصفة

عرضية في القطاع الفلاحي، في حين أن ما يقارب 70 % م ن البالغات مستوى الباكالوريا أو أكثر، رغم قلتهنّ (9 % من النساء المستجوبات) و56 % من ذوات المستوى الثانوي تحصلن على وظائف دائمة (رسم بياني 17).تبين هذه الأرقام أهمية التعليم بالنسبة للنساء حيث انهن بقدر ما تكن متحصلات على مستوى تعليمي متقدم بقدر ما تكن متحصنات في عملهن.

رسم بياني *17:* طبيعة عمل المرأة حسب مستوى التّعليم أقام خاطئة

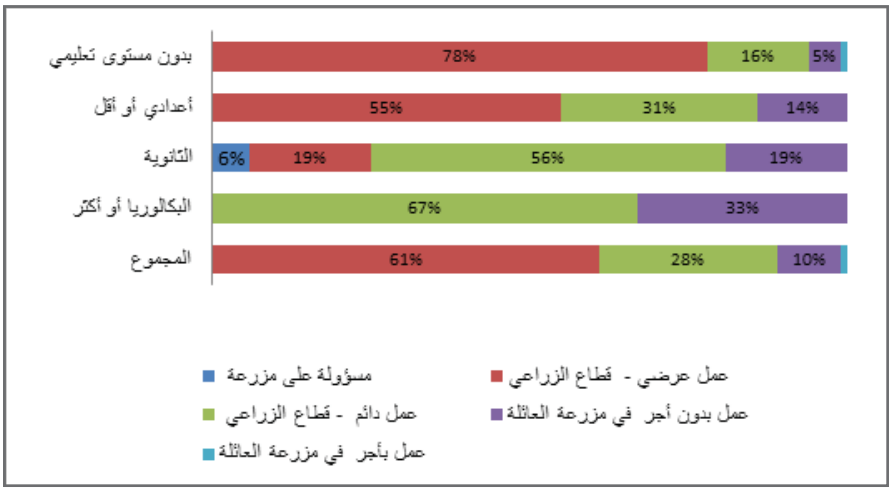

عموما، يبدو أن عدم الاستقرار الذي يميز عمل المرأة الريفية في الفلاحة يدفعها للقيام بأعمال أخرى موازية لعملها الفلاحي. إذ أنّ واحدة تقريبا من جملة خمسة (19 %) تؤكد قيامها بأعمال أخرى (رسم بياني 18) مثل إعداد الخبز التقليدي (17.9 %) أو الاشتغال كمعينة منزلية (15.4 %) أو الاهتمام بتربية الماشية (12,8 %) كما تعمل أكثر من 41 % من النساء في حرف يدوية أخرى مثل الخياطة والنّسيج وغيرها (رسم بياني 19). ان أجوبة النساء المستجوبات حول الأعمال الإضافية ليست دقيقة حيث أن العديد منهن لا تذكرن بصفة تلقائية بعض الأعمال التي تقمن بها يوميا بالإضافة إلى العمل الفلاحي لأن هذه الأشغال غير مدفوعة الأجر تعد اعمالا تابعة أو متممة للمهام المنزلية (الموكولة لهن)تحت مسمى التقسيم الوظيفي للمهام كنساء.تضطر النساء للعمل في المصانع (10%) أو بمخازن

التبريد (10.3 %) **لعدم استقرار عملهنّ الفلاحي.**

رسم بياني *18*: هل تمارسين عملا آخرا؟

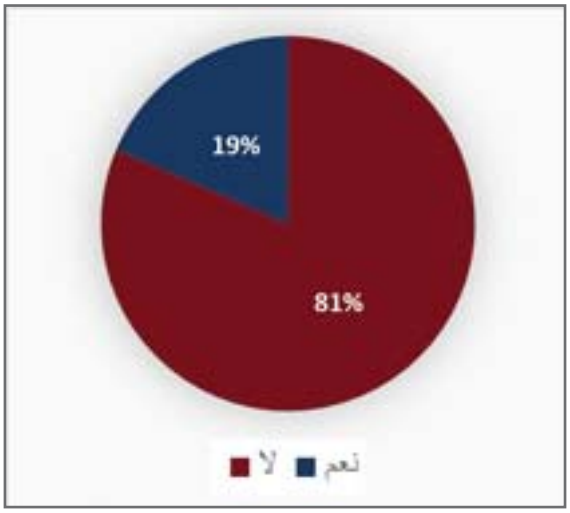

رسم بياني *19*: أنشطة أخرى تمارسها المرأة

كما يتأكد عدم الاستقرار وهشاشة عمل النساء الريفيات في القطاع الفلاحي ،حيث تبين أن 34 % من النساء تعملن 4 أشهر فقط أو أقل بشكل مستمرّ في حين أن 16 % منهنّ فقط تعملن أكثر من 9 أشهر في السنة (رسم بياني 20).

رسم بياني *20*: عدد أشهر العمل المتواصلة لدى المرأة

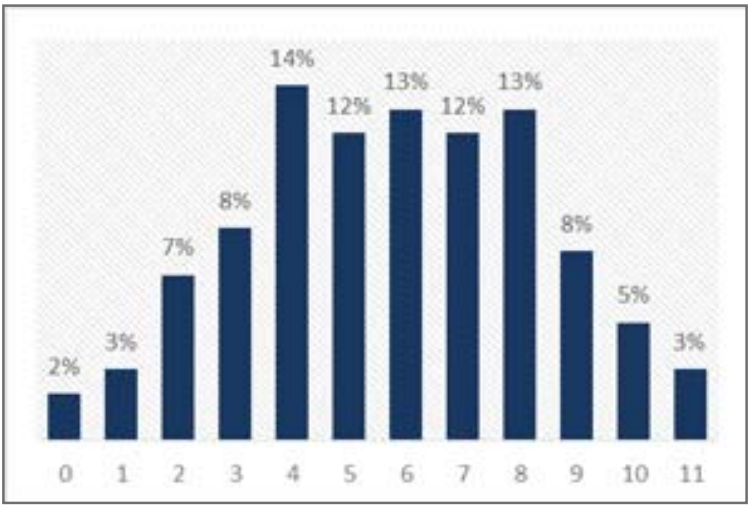

2- العمل القائم على التقسيم الجنسي: تهميش عمل النساء

تقسيم العمل حسب الجنس يظهر في مستويات مختلفة :

* على عكس النساء، يعمل الرجال في الوسط الريفي أساسا في قطاعات أخرى غير الفلاحية فأكثر من نصف أزواج النساء المستجوبات (53 %) يشتغلون في قطاعات أخرى غير الفلاحة بينما 24 بالمائة فقط منهم يشتغلون كعمال عرضيين أو دائمين في قطاع الفلاحة. و تجدر الإشارة هنا إلى أن قرابة 10 % من النساء يعملن بمفردهنّ لتوفير دخل لأسرهنّ.

* لقد استفاد الرجال من مكننة الأعمال الفلاحية دون النساء التي استفردن بالأعمال الشاقة التي تتطلب جهدا كبيرا واللتي لم يقع تطويرها(رسم 25).

* كما أن التمييز السلبي إزاء المرأة الريفية يتجلى في تباين مستوى استقرار

وهشاشة العمل بين الرجال والنساء. فبينما نجد أكثر من 61 % من النساء المستجوبات عاملات عرضيّات فإن 39% فقط من الأزواج يعملون بصفة عرضية (24 % في قطاعات أخرى، 14 % في الفلاحة و1 % في جميع القطاعات).

رسم بياني *21*: طبيعة عمل أزواج النساء المستجوبات

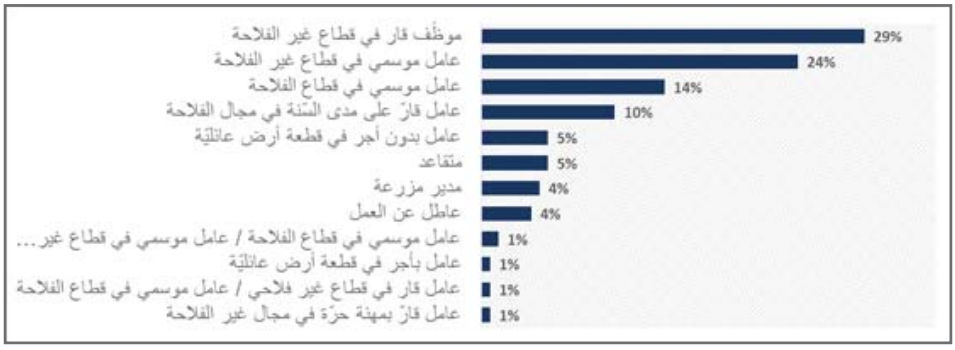

رسم بياني *22*: عدد أشهر عمل الرجل المنتظمة في القطاع الفلاحي

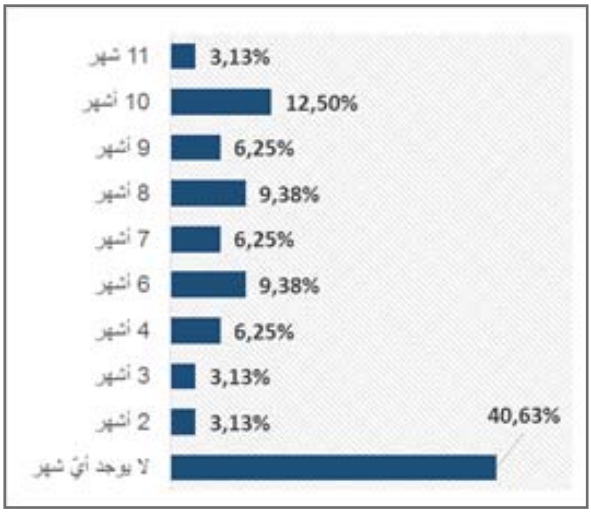

إن المقارنة بين عمل الرجال والنساء في القطاع الفلاحي تكشف أنهم معرّضين بشكل مختلف لعدم الاستقرار في العمل. فقد بينت الدراسة أن حوالي 47 % من العمال العرضيين في القطاع الفلاحي مقابل 20 % فقط نساء عاملات (رسم بياني 20) تعملن بشكل منتظم لمدة تقل عن 3 أشهر في السنة. ولمزيد التدقيق يعمل أكثر من 40 % من الرجال بشكل غير منتظم على مدار السنة، وهو ما يفسر أهمية عمل المرأة في دعم الميزانية العائلية (رسم بياني 22).في هذا الصدد تقول السيدة محبوبة من الجديدة:

﴿ن يف وه غ ه غ غ غ ل غ م غ ف غ م غ ن ي غ ه غ ك ي ذ غ ه ل ه ه غ ن ن غ ق و ي ذ ل ه ذ ؟ غ ف ل غ م ن ف ق غ م ن غ ه غ غ ق ٨ ه ك غ ظ ه ك غ ه ي ن ي غ ت ي ل غ غ ك ي ف ي و ي ق و ه غ ه ف ق ه و ي ذ ي ذ ي ذ ه غ ق غ ف ه ه و غ ك ه ق ل غ ه ن ي غ ه ل ه ي و ه غ و غ ض غ م غ ق ل غ ق و ي ذ ل ه ه و غ ق ل ي ن غ ك ي ذ ي ذ ي ذ ي ق ل غ ه و ه غ ل ه م غ ل ، ج غ ل ي ن غ ي غ و غ ه غ غ ي ذ ي ذ ي ذ غ ه و ه ف ق ه و ه و ، ج ه و ن و غ ل غ ي ض غ ه غ ي ذ س﴾

نلاحظ أيضا أن أزواج النساء الرّيفيّات المستجوبات يشتغلون في المقام الأول في الفلاحة (28.8 %) أو في مؤسسات على صلة بالأعمال الفلاحية على غرار الضيعات والمجمعات الفلاحية (10.2 %) والمنابت (5.1 %). أما أماكن العمل الأخرى فهي، خاصّة، الحظائر بالبناء (13.6 %) والمؤسسات الصناعية (11. %). في حين أن 8.5 % من بينهم فقط يقومون بأنشطة متصلة بالمهن الحرّة (رسم بياني 23). وهكذا فإن الرجال في الوسط الريفي العاملين في قطاعات أخرى غير الفلاحة يعملون عموما كعمّال (31.6 %) أو عمال يوميين (17.3 %) في مختلف القطاعات.

بينما 8.2 % فقط يديرون مشاريع صغرى لحسابهم الخاص (رسم بياني 24).

رسم بياني *23*: مكان عمل الرجال

رسم بياني *24*: مهن الرّجال *(في غير القطاع الفلاحي)*

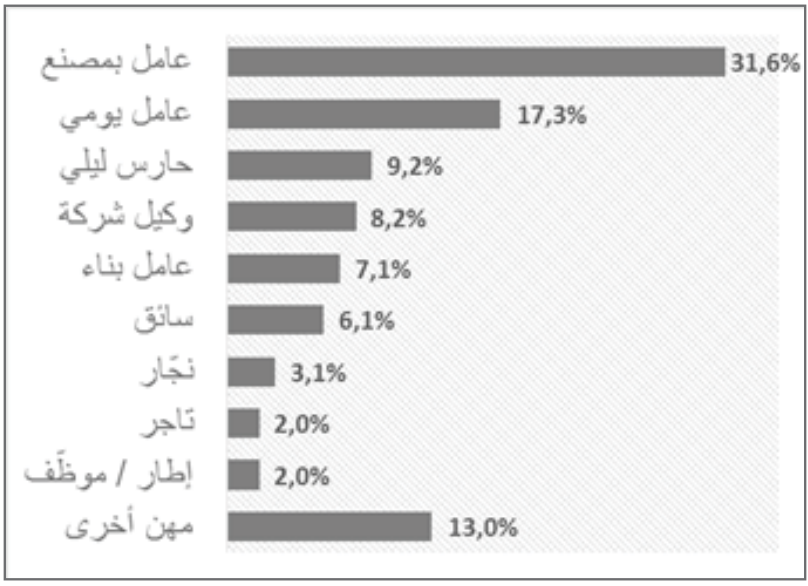

3- توزيع المهام وتقسيم العمل حسب الجنس

يبين الاستبيان أن توزيع المهام في الأعمال الفلاحية يتم حسب جنس العامل فتوكل للرّجال مهام الحمالة (65.6 %) ونقل المنتوج (63.4 %) والحرث (59.5 %). أمّا المهام الرئيسية الموكلة إلى النساء فهي الجني (78 %) ومقاومة الأعشاب الضارة (69.5 %) والبذر (64.5 %).

يبدو أنّ التوزيع يقوم على الخصوصيّات البدنية للرّجل والمرأة باعتبار أن المهام الموكولة إلى الرّجل تتطلّب قوّة بدنيّة أكبر ومع ذلك فانّ عددا هامّا من النساء يجدن أنفسهن مطالبين بالقيام بمهام لا تلائم بنيتهن وقدراتهن. فأكثر من امرأة على ثلاثة (36.2 %) تتولّى حمل المنتوج وواحدة من ستة (17 %) تقوم بنقل المحصول ونحو امرأة من 10 تتولّى أعمال الحرث (رسم بياني 25).

رسم بياني *25*: توزيع الأنشطة الفلاحيّة بين الرّجال والنّساء

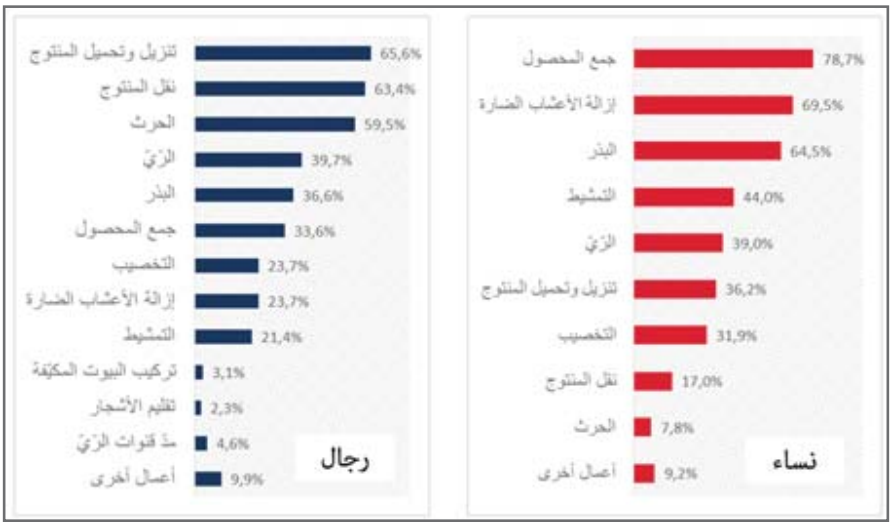

4- الأنشطة التي يقوم بها الأطفال

رسم بياني *26*: أنشطة الأطفال في سنّ القدرة على العمل العمل

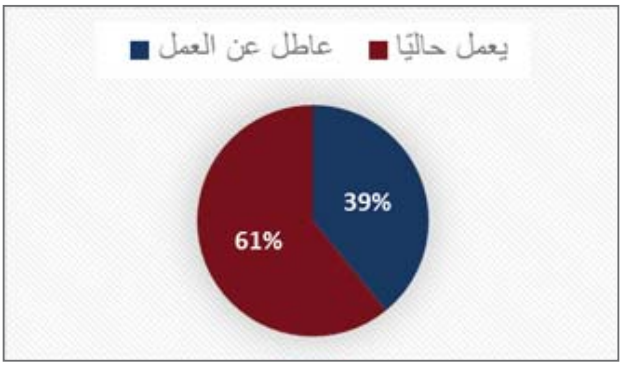

فيما يتعلق بأنشطة الأطفال وباستثناء من لا يزالون في مرحلة التكوين، بينت الدراسة أن 39% منهم عاطلون عن العمل وهي نسبة أعلى بكثير من نسبة البطالة على المستوى الوطني الذي يقارب 24%.

نلاحظ أن نسبة البنات في صفوف الاناث مرتبطة اساسا بمستواهن التعليمي: فتاة على اثنتين (54.5 %) من الغير المتعلمات عاطلة على العمل بينما تنخفض نسبة العاطلات إلى 28.6 % متى يفوق مستواهم التعليمي الباكالوريا فأكثر (رسم بياني 27).

رسم بياني *27*: أنشطة الأطفال حسب الجنس والمستوى التعليمي

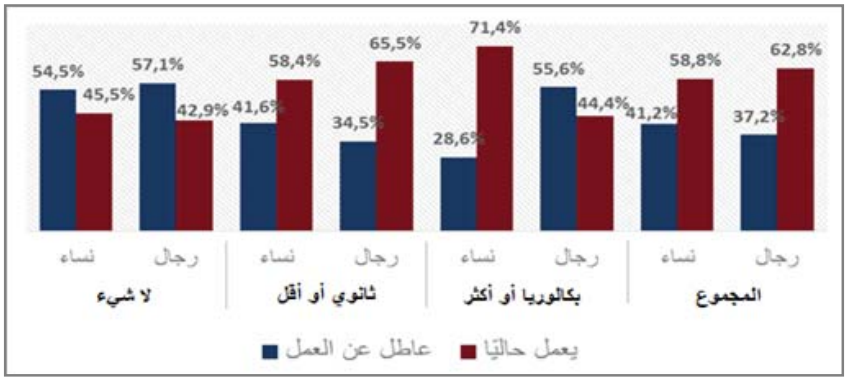

1- الفرص العمل والامتيازات المرجوّة منه

رسم بياني *28*: هل هو واجب أم اختيار شخصي؟

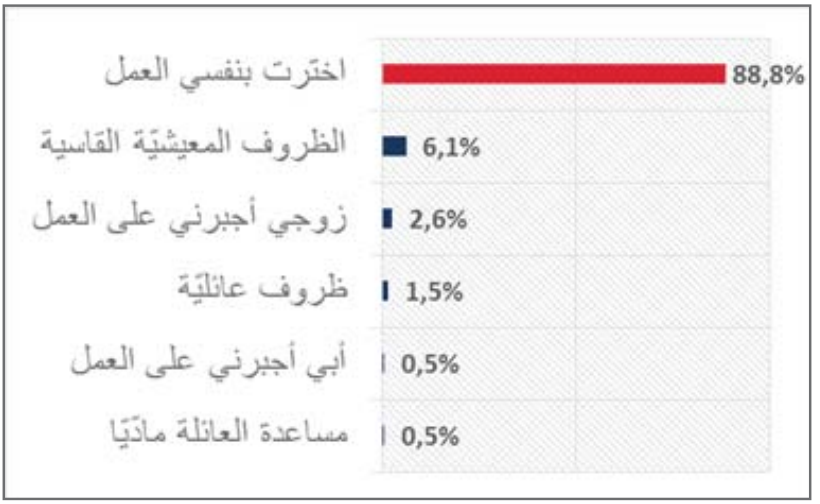

رغم عمل النساء الهش والتمييز المسلط عليهن والذي يقعن ضحيّته. فان عمل النساء في المناطق الريفية في الفلاحة فإنّ العمل بالنسبة للأغلبية يبقى لأكثرهن اختيارا شخصيّا. فقد صرحت تسعة من أصل عشرة نساء تقريبا (88.8 %) أنهن اخترن العمل إراديا بينما بيّنت 8.1 % منهنّ أن دافعهن للعمل هي صعوبة الظروف المعيشية والمشاكل المادية التي تواجه عائلاتهن. ورغم تصريح الأغلبية عموما باختيارها التلقائي للعمل بشكل مستقل فانّ عددا من بينهنّ أضفن أنّ اختيارهن كان مدفوعا خاصّة بفعل الظروف المعيشية والاحتياجات الأساسية للعائلة وخاصة متطلبات الأطفال.

فاختيار المرأة الريفية الخروج للعمل في القطاع الفلاحي يهدف أساسا الى تحسين الإمكانيات الماديّة للأسرة وتامين دخل إضافي.بعد أكثر من تسعة على عشرة نساء (93.3 %) أكدن اختيارهنّ العمل لضما العيش الكريم للأسرة (الشكل 29)

كما أن البحث عن نوع من الاستقلال المالي يعد أيضا حافزا للعمل لأكثر من 42 % من المستجوبات بينما التطلع إلى الحصول على مزيد من الحرية اعتبرت حجة مهمّة ل (17.4 %) من النساء الريفيات. فقد صرحت إحدى المستجوبات:

﴿لقد كنت أريد العمل لأنني أريد أن أكون مستقلة ماليا عن أسرتي وأن أكون حرة في اتخاذ قراراتي بنفسي﴾

رسم بياني 29: الامتيازات المرجوّة من العمل

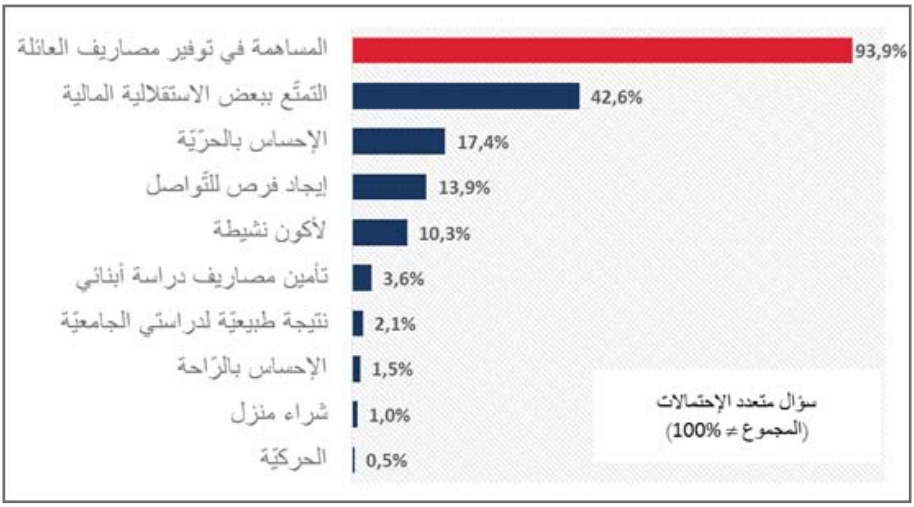

2- طرق الحصول على عمل

تعتمد النساء العاملات بالقطاع الفلاخي بشكل كبير على علاقتهن ودعم المحيطين بهن للعثور على عمل في مجال الفلاحة حيث تؤكّد امرأة من ثلاثة (32%) حصولها على عملها الحالي بفضل تدخّل جار أو جارة لفائدتها،بينما طلبت امرأة من جملة ستّة (16%) من زوجها المساعدة في إيجاد عمل في حين اعتمدت 8% منهن على مساعدة أفراد من الأسرة الموسّعة (رسم بياني 30).

نلاحظ أيضا أن 8% من المستجوبات قمن بأنفسهن بالبحث عن شغل عبر الاتّصال المباشر بأصحاب الضيعات و6% تمّ تشغيلهنّ مباشرة من مشغّليهم طرف أصحاب الضيعات.

أن الناقل الذي يتولى نقل النساء الى أماكن عملهن،يلعب دورا مزدوجا لوكالة ووساطة غير رسمية . فاضافة الى دوره كناقل يساهم في تشغيل النساء. واحدة من ست نساء (17%) صرّحن بحصولهن على العمل بفضل الناقلين مقابل 5% فقط من النساء المستجوبات الاتي يعملن عن طريق وكالة معترف بها.

وكما سنرى لاحقا في هذا التقرير، فإن هذه «المهنة» الجديدة تمثل تهديدا لحياة النساء الريفيات و حقوقهن على جميع المستويات: ظروف التنقل الخطرة، وفرض ضوابط للتأجير وتوزيع المهام في العمل لدى مستغلي الضيعات والتي تصل في بعض الحالات إلى التحرش وحتى الموت.

رسم بياني *30*: وسائل الحصول على العمل الحالي

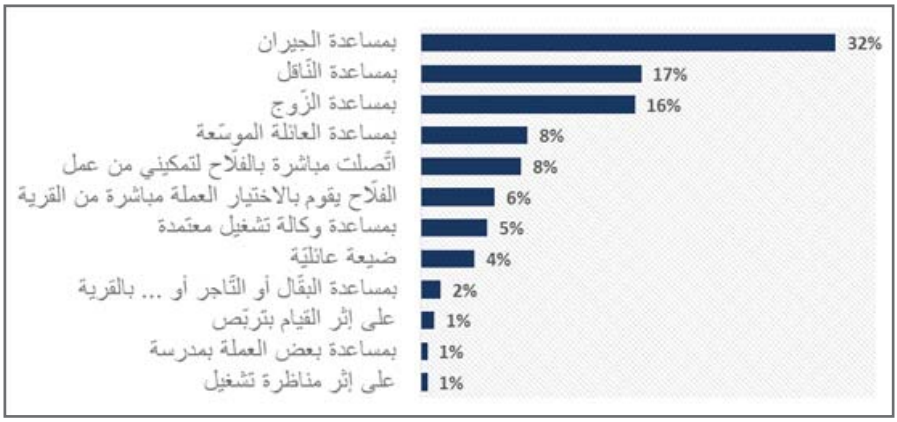

3- التنقل

تتنقل النساء إلى مكان عملها في العادة مع مجموعة من الأجوار أو أفراد من العائلة الموسّعة 83 % (**رسم بياني** 31).

رسم بياني *31*: التنقّل الى مكان العمل

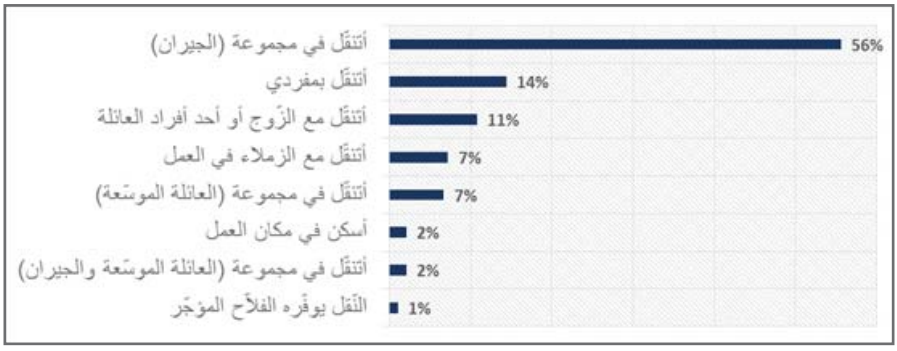

يظهر الاستبيان أيضا أن معاناة النساء الريفيات العاملات في القطاع الفلاحي لا تقتصر فقط على التمييز والاستغلال بل تشمل أيضا ظروف التنقّل غير المؤمنة،حيث تقطع أكثر من امرأة من ثلاث (37 %) بين 1 و5 كلم يوميا للوصول إلى مكان عملها وأكثر من واحدة على خمس (22 %) تقطع يوميّا بين 5 و20 كلم وفي بعض الحالات (6 %) تقطع أكثر من 20 كيلومتر (رسم بياني 32) تتعرض أثناءها لأخطار جسيمة.

رسم بياني *32*: المسافات المقطوعة للوصول إلى مكان العمل

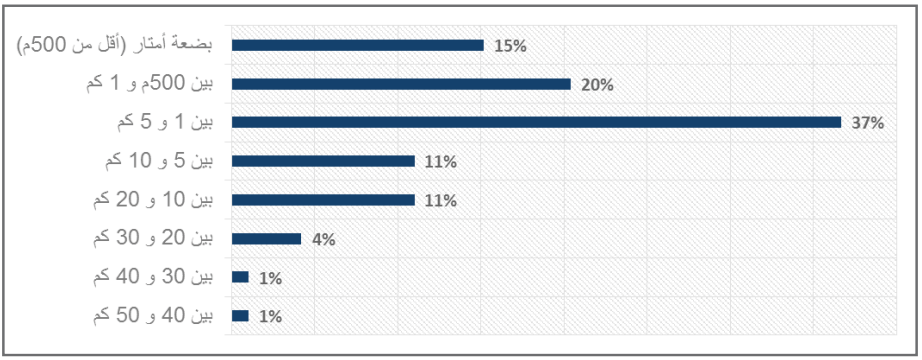

رسم بياني *33*: وسائل النّقل المعتمدة للتنقل إلى مكان العمل

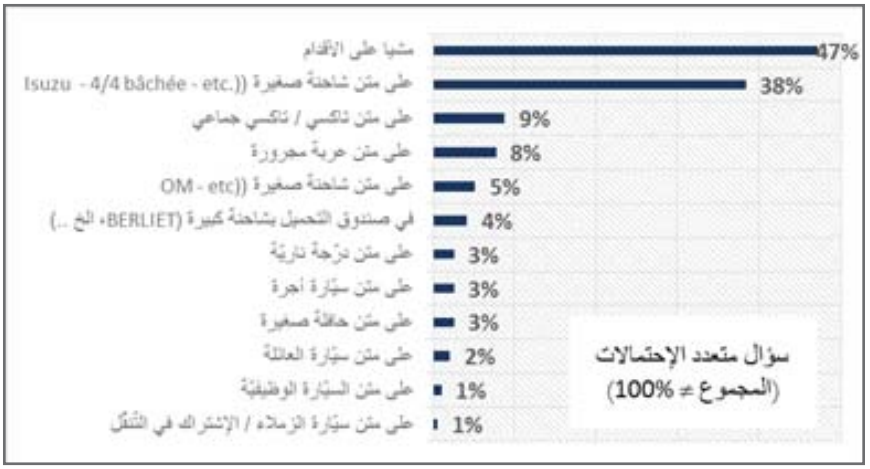

أبرزت دراسة وسائل النقل المعتمدة من قبل النساء الرّيفيات للوصول إلى أماكن العمل، الواقع المرير والمشاق التي تتكبدها طيلة المسافة المقطوعة. 55 % من المستجوبات صرّحن انهن تتنقلهن بواسطة شاحنات (من نوع ايسيزى، 404، مغطاة ...) أو بواسطة مجرورات أو شاحنات ثقيلة. هذه الأرقام تبرز ضرورة متابعة أكثر فعالية لتراتيب العمل في الوسط الريفي إذ اعتبر عدد كبير من المستجوبات أن نقلهنّ يتمّ «مثل الماشية».

أمّا بقية النساء فأكثرهن تتنقّلن سيرا على الأقدام لمسافات قد تصل إلى 5 كلم وهو واقع يعكس النقص الحاصل في وسائل النقل العمومي و الجماعي في الوسط الريفي.

عندما يتم السؤال حول ظروف التنقّل تصرح واحدة على أربع (25%) بتعرّضها لمشاكل (رسم بياني 34).

43.9 % من المستوجبات يعانين مشاكل الازدحام في التنقل (7.3 %) يعانين مشاكل مرتبطة بقلة وسائل النقل. 34.2 % عبرن عن ظروف التنقل القاسية. 7.3%استياء من التأخير للوصول الى مكان العمل.

وذكرت النساء أيضا مشاكل أخرى مثل الناقلين غير المنتظمين (4.9 %) ومجهولي الهويّة (2.9 %) والأوساخ (4.9 %) وخطر حوادث الطرقات (4.9 %).

وذكرت احدى النساء من الجديدة أن بعض الناقلين يعتمدون سكب الماء في الشاحنة لمنعهن من الجلوس واجبارهن على الوقوف حتى يتمكن الناقل من حمل أكثر عدد ممكن.

رسم بياني *34*: هل تتعرّضن لمشاكل اثناء التنقل؟

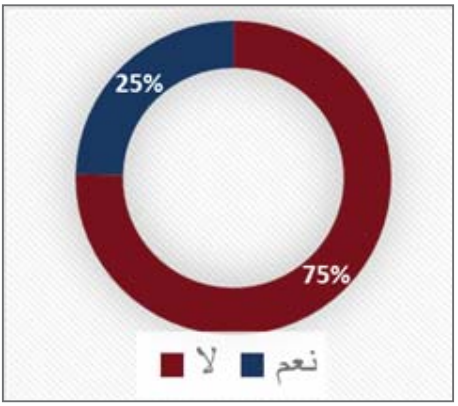

رسم بياني *35*: نوعية المشاكل أثناء التنّقل

رسم بياني *36*: الوقت الذي يستهلكه التنقّل إلى مكان العمل

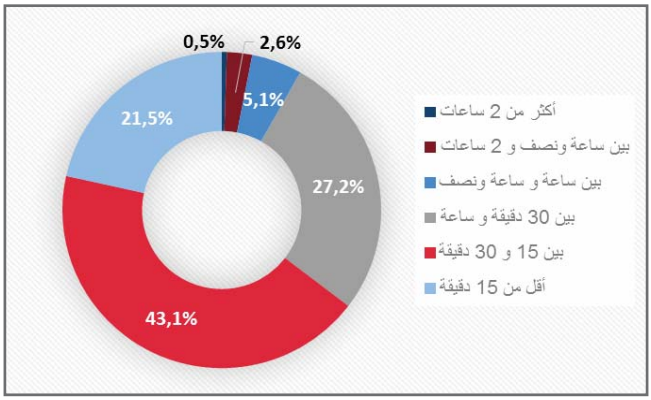

إضافة إلى المشاكل المذكورة، نشير إلى أنّ عددا من النساء يقضين وقتا طويلا للوصول إلى مكان العمل فقرابة 8 % من النساء المستجوبات يقضين بين ساعة وسّاعتين للوصول إلى مكان عملهن بينما أكثر من امرأة على أربع (27.2 %) تقضي من 30 دقيقة إلى ساعة في التنقل.

بيّن الاستبيان إجمالا أن ظروف نقل العاملات كثيرا ما تكون شاقة وتتضمن مخاطر كبيرة: ازدحام العربات، نقل غير قانوني وغير مؤمن، طرقات غير معبدة، مسالك وعرة وممرات جبلية لتفادي المراقبة الأمنية ، ننقل تصريح أحد الفلاحين ـ الناقلين متحدّثا عن العاملات في الفلاحة:

﴿لهمه عدة؟ف آيقضيت وغوق عن لغمغ لهن غ وأغوغ غق غن غل غ لاغمين غبجه غ غا ه وغاوه ف غلق لاغيق غ هغوعض ظ غه كغظ يوه يغيخ وعض ظ غه كوغ وةه ه غ،﴾غ ف ن ين غ وقوه لهموةً ن قغ غ وأو غهن ض ف غ ن يغض قه غ هيغض ه قفغق و كنمول غمغ وه كيغغ و غمغ وه كيوه و غ ول هو، أغ عه وه غهوف يقغ غ غهض غ يين غه غوأو غهلق ون ن يد غهل هه و غمغ ه من هغيأغين ، ث غهق اغه غمغ اغمغ لهيد عه يل هه وه ن يد غهن ض ف غ غهل هه ويخس

1- توقيت ومدة العمل

رسم بياني *37*: عدد ساعات العمل في اليوم

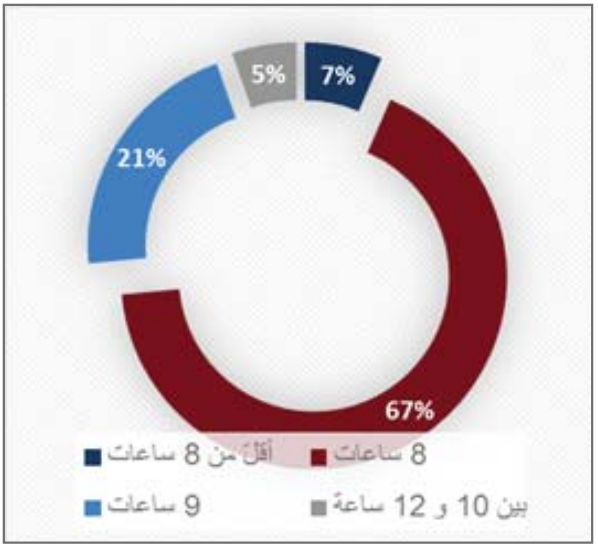

بينما تنص مجلة الشغل في تونس على ألا يتجاوز عدد ساعات العمل اليومية في القطاع الفلاحي 9 ساعات في اليوم [2] يبين الاستبيان أن 5 % من النساء الريفيات تعملن بين 10 و 12 ساعة يوميا. صرحت إمرأة من ثلاثة نساء أنها تعما ثمانية ساعات في اليوم و واحدة من خمسة نساء تعمل تسعة ساعات في اليوم.

أغلب النساء المستجوبات يتمتعن بيوم «راحة» في الأسبوع إذ نجد أربعة نساء (22%) تعملن بصفة متواصلة في الاسبوع (رسم بياني 38) وإن حصلت عن راحة فهي لا تتجاوز يوما واحدا (94% رسم بياني39).

أما العاملات العرضيات وإن كن قادرات على الحصول على يوم راحة اسبوعية فهن يفصلن عدم التمتع بها لانها تعد غير خالصة الاجر.

[2] مجلّة الشّغل، الكتاب الثاني: تنفيذ العمل، الباب الأول، الفصل السادس: ساعات العمل، القسم 1: نظام عادي، المادة 88

رسم بياني *38*: هل تتمتّعين براحة أسبوعية؟

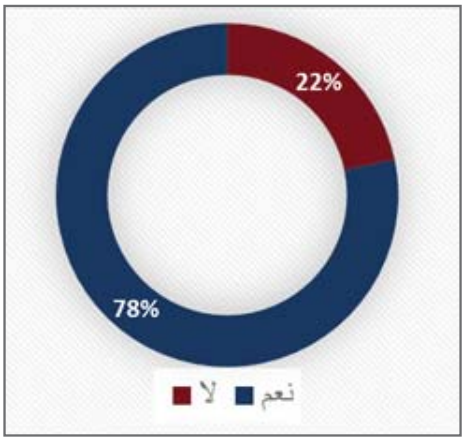

رسم بياني *39*: عدد أيام الراحة في الأسبوع

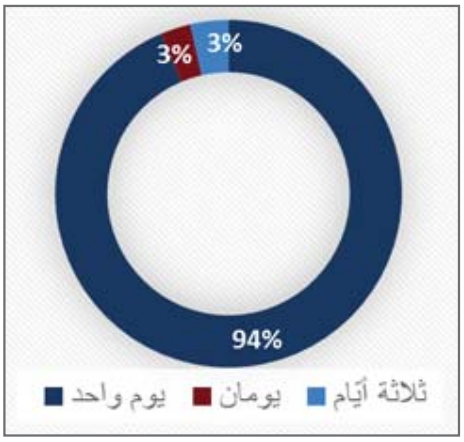

2- عقد العمل

رسم بياني *40*: العلاقة التعاقدية بين العاملات الريفيات ومشغّليهنّ

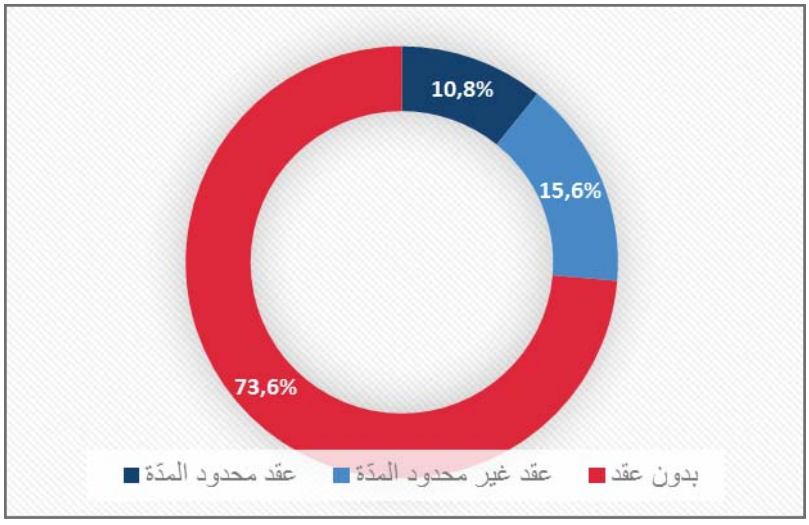

زيادة عن الظروف الصعبة في التنقل والعمل فإنّ النساء الريفيات لا تتمتعن بأي غطاء قانوني يحميهن من استغلال المشغلين أو يسمح لهن بالمطالبة بحقوقهن. فأكثر من ثلاثة على أربع نساء (73.7 %) تعملن دون عقد قانوني (رسم بياني 40) وبذلك تعشن في حالة من عدم الاستقرار وفقدان الأمن المهني دائمين وهي نتيجة طبيعية لنقص الدخل الشهري. فكل شيء في حياتهم عشوائي فهن لا يعرفن متى سيعملن ولا متى سيغادرن عملهن. أما النساء اللاتي يعملن بمقتضى عقود محددة المدة (15.6 %) أو غير محددة المدة (10.8 %) فصرحت بعضهن عدم حصولها على العقد إلا بعد جانفي 2011 مع فقدان الأقدمية (التي تبلغ أكثر من 10 سنوات لدى البعض منهنّ).

هذا التصريح يعكس موقف لامبالاة الناقلين والوسطاء والمستغلين الفلاحيين إزاء الوضعية الصعبة للمرأة الريفية والمخاطر الدائمة التي تواجهها.

رسم بياني *41*: من يقوم باستخلاص الأجور

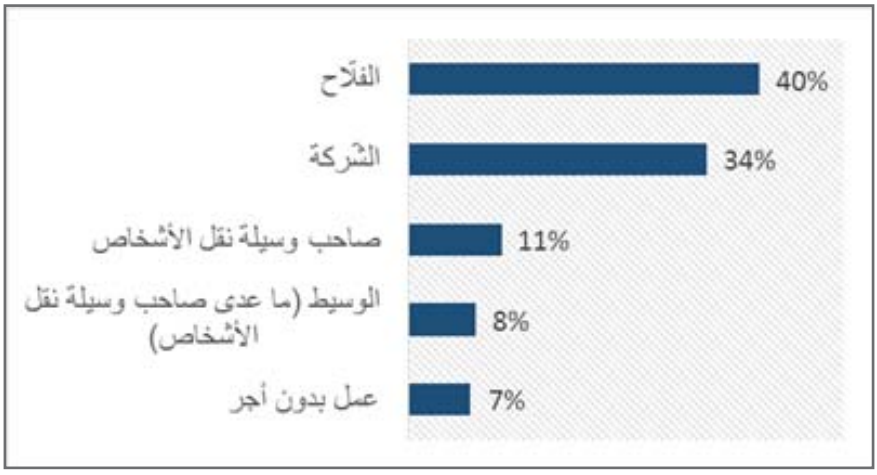

والأسوأ من ذلك أن هشاشة مراكز عمل المرأة الريفية وهضم حقوقها لا زال في ازدياد. فما يقارب واحدة من خمس (19 %) تحصل على أجرها عن طريق وسيط غير مرخص له سواء كان الناقل (11 %) أو غيره (8 %) (رسم بياني 41).

كما أن أكثر من 92.3 % من تحصلن على أجورهنّ عبر وسيط تعملن دون عقد عمل (رسم بياني 42).

ويجدر التوضيح أن عددا كبيرا من تعملن لفائدة شركة تقمن بذلك دون عقد وهو حال 29.3 % من المستجوبات (رسم بياني 42).

رسم بياني *42*: نوع عقد العمل حسب المشغل

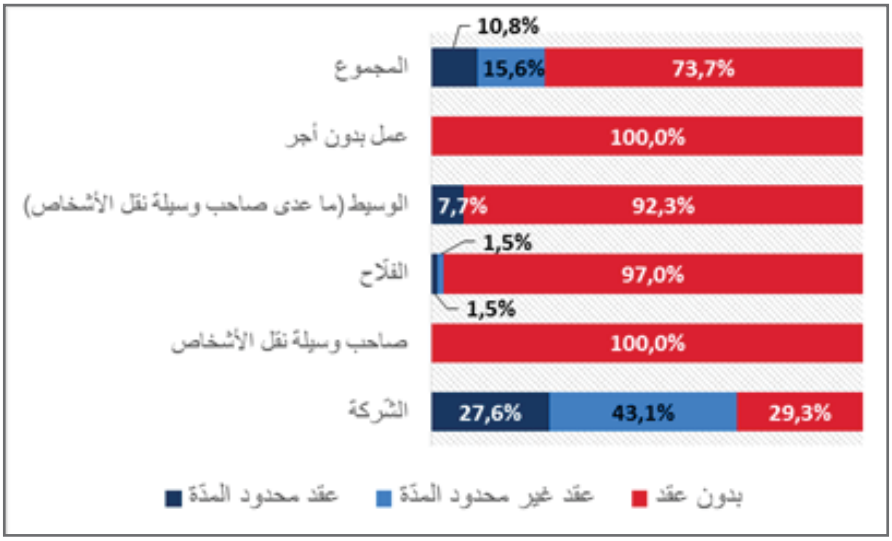

أظهرت الدراسة أن النساء العاملات يحدد طرق تشغيلهن إذ نجد 86% من النساء أي ما يقارب امرأة من أصل أربعة أربعة نساء ذوات مستوى تعليمي ابتدائي أو اعدادي و 40% من صاحبات مستوى تعليمي ثانوي او باكالوريا تعملن دون عقود (رسم بيان 43) بينما تعمل النساء ذات مستوى جامعي بعقود عمل مع الاشارة ان دخلهن قليل مقارنة بباقي العاملات في الفلاحة.

وهنا نشير إلى أن تحسين مستوى التعليم هو المحدد لتحسين أوضاعهن في العمل من أجل ضمان حقوقهن.

رسم بياني *43*: نوع عقد العمل حسب المستوى التعليمي

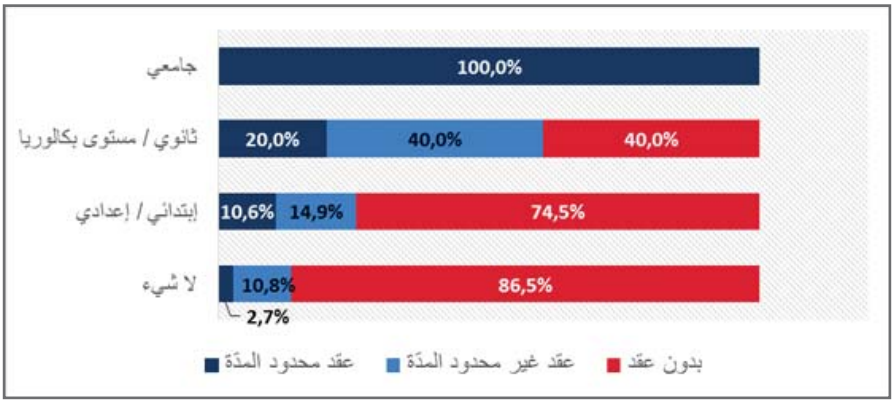

ويجدر التدقيق أن الانطباع السائد لدى العاملات في ضيعات عائليّة يعتبرن وبقناعة أن عملهن في خدمة الارض أو تربية الماشية دون أجر من قبيل واجب المساعدة بل ان مجرد التساؤل عن أجورهن يثير استغرابهن.

3- الأجـــور

رسم بياني *44*: طرق خلاص الأجر

تعمل أغلبية العاملات بالفلاحة في الوسط الريفي دون إطار قانوني ودون عقود تضمن حقوقهنّ ويحصل على أجورهن عبر طرق مختلفة عادة ما تكون قواعدها مفروضة من قبل أرباب العمل المباشرين.

فأكثر من امرأة من ثلاثة (37.1 %) تتحصل على أجرها أسبوعيا وأكثر من امرأة من عشرة (11.3 %) تتحصل على أجرها يوميا (رسم بياني 44).

هاتان الطريقتين في الخلاص مفروضتان من قبل المستغلّين الفلاحيّين والناقلين أساسا في حين أن طريقة الخلاص النصف شهري الذي تتمتع عاملة من عشرة (9.3 %) معمول بها أساسا من قبل الشركات (82.4 %) وبدرجة أقل من قبل المستغلّين الفلاحيّين (11.8 %) (رسم بياني 45). كما أنّ ما يقارب 6 % من النساء يحصلن على أجورهن كل عشرة أيام وهي طريقة خلاص يتميّز بها الوسطاء أساسا أكثر من النّاقلين (75 %) والشركات (12.5 %) والمستغلّين الفلاّحيّين (12.5 %).

وأظهرت الدراسة أيضا أن طريقة الخلاص الشهرية التي تهم أكثر من واحدة من أربع نساء تختص بها الشركات تقريبا (93.2 %) في حين لا يهمّ الخلاص الموسمي إلا 2.6 % فقط من النساء المستجوبات.

رسم بياني *44*: طرق خلاص الأجر

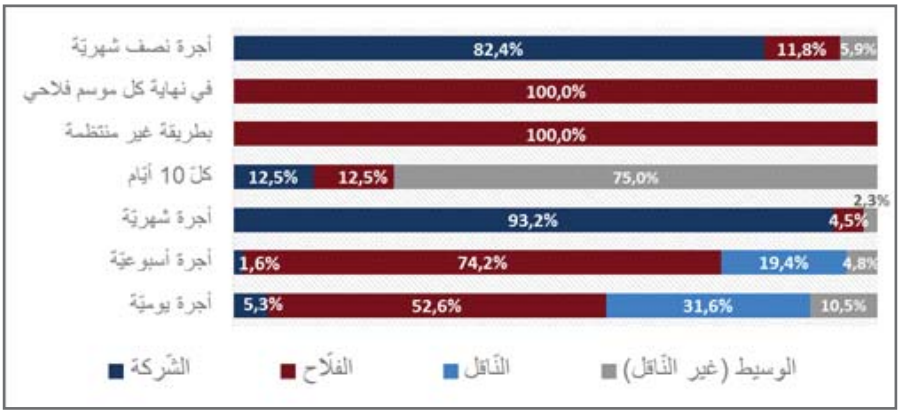

أن ظاهرة العمل دون عقد و الألتجاء الى وسطاء عوضا عن مشتغلين مباشرين تؤدي ضرورة الى مشاكل في الحصول على الأجر 80 % ونجد عاملة من عشرة رفض مشغلها دفع مستحقاتها (رسم بياني 46)ونجد 8 % من النساء تتعرض الى مشاكل في الحصول على الأجر مع الناقلين.

رسم بياني *46*: هل تعرّضتنّ لمشاكل في الخلاص؟

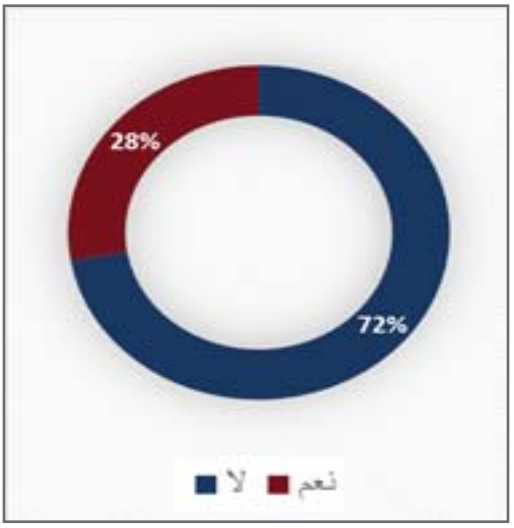

رسم بياني *47*: نوعية مشاكل الخلاص

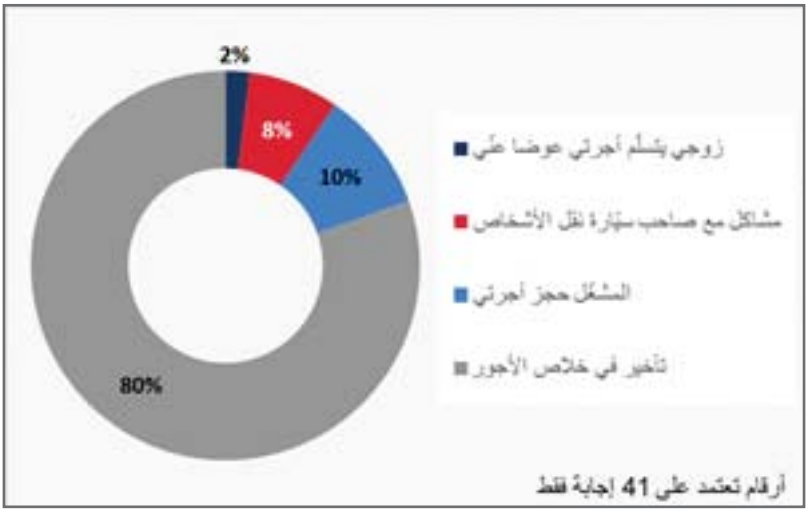

كما أظهرت الدراسة تدني أجور النساء العاملاتفي قطاع الفلاحة مقارنة بأجور الرجال اذ تحصل 90 % من النساء الرّيفيّات على أجر يومي يتراوح بين 10 و15 دينار (أي معدل راتب شهري لا يتجاوز 280 دينارا). بينما يحصل الرّجال بنسبة 55 % على أجرة يوميّة تتجاوز 15 دينارا. بينما يحصل 44 % منهم على أجرة يومية تتراوح بين 10 و15 دينارا (رسم بياني 48).

ويبرز هذا التمييز بوضوح أكبر من خلال الفارق في الأجور اليومية بين الرّجال مقارنة بالنساء فنسبة 2 % فقط من النساء ينفين وجود فارق في الأجور بين الرجل والمرأة بينما ترى 67 % منهنّ أن الفارق قد يصل إلى 41 % ويتجاوز 60 % بالنسبة لـ 17 % (رسم بياني 49).

وقد تبين أن التمييز السلبي الذي تعيشه النساء مقارنة بالرجال في مستوى الأجرة اليومية يتفاوت بأشكال مختلفة من جهة إلى أخرى. ففي ولايات جندوبة وأريانة وبنزرت يصل الفارق في الأجر اليومي للرجال مقارنة بالنساء على التوالي إلى 39 % و 32 % و 31 % بينما لا يتجاوز هذا الفارق 20 % في سليانة وبن عروس (رسم بياني 50).

ان العديد من النساء المستجوبات عبرن على الإحساس بعدم استقرار مرتباتهن كما عبرت عنه سيدة في المنيهلة:

﴿ن قعكج ق يغ يظه غل ه قيكج ق يغ يخيخين ميموي ه ف قه غمج ق غه كميجمق غغ ه فخث 24 يوه ف قمغ ومق غغ غن ميخيخيخو ه ف مك غغ ه لغ وغمو وغق غذ 12 يخيخيخغف كغي وف قكيخس

رسم بياني *48*: الأجر اليومي حسب الجنس

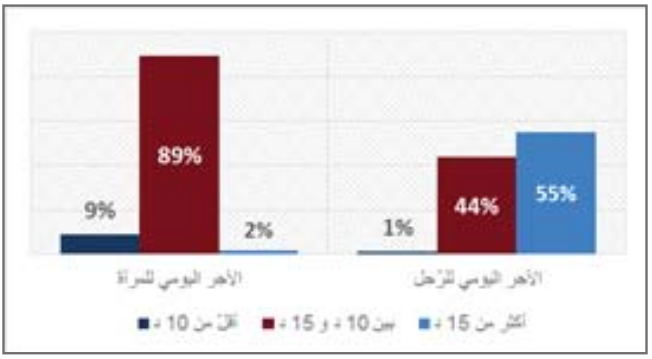

رسم بياني *49*: فارق في الأجر اليومي للرجال مقارنة بالنساء

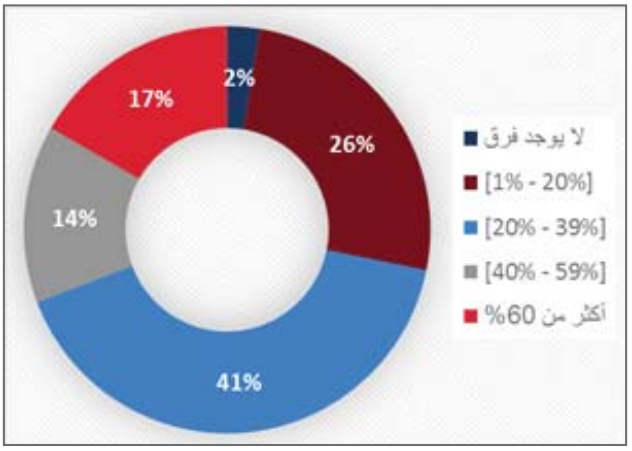

رسم بياني *50*: معدل الأجر اليومي حسب الجنس والجهة

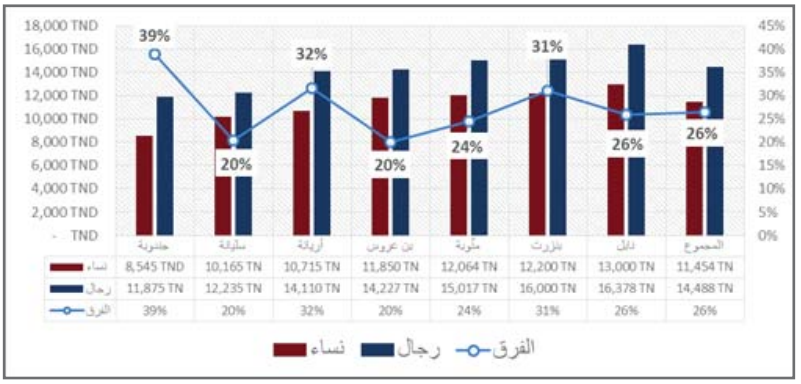

كما نلاحظ أيضا أن هذا التمييز في الأجر اليومي يتفاوت بوضوح بين الجهات سواء بالنسبة للرجال أو النساء. فمعدل الأجر اليومي للنساء الريفيات العاملات في ولاية جندوبة (8.545 د في اليوم) يعتبر أقل بكثير من الأجر الأدنى القانوني البالغ 10.608 دت[3] .ومن معدل الأجر اليومي السائر في بقية الولايات. وهذا التفاوت يصل إلى أكثر من 52 % مقارنة مع معدل الأجور اليومية للساء العاملات في الفلاحة في ولاية نابل الذي تصل إلى 13 دينارا في اليوم. ونلاحظ أيضا أن النساء االريفيات العاملات في االفلاحة في ولاية سليانة لا يتجاوز معدل أجورهن اليومية (10.165 دت) التي هي أقل من الأجر الأدنى الفلاحي القانوني وفي ولاية أريانة لا يفوق الأجر الأدنى الفلاحي المضمون .وفي ولاية منوبة وبنزرت ونابل فاق الأجر اليومي 12دت.

هذا التمييز المزدوج بين الولايات وبين الجنسين يبقى نافذا في حالة النساء الريفيات العاملات في الفلاحة الحاصلات على تأجير شهري. فمتوسط الأجر الشهري للنساء الريفيات في ولاية أريانة يعتبر أقل من الأجر الأدنى الفلاحي المضمون شهريا البالغ 275.808 د.ت[4] من ناحية، وأقل بكثير من معدل الأجر الشهري الذي تحصل عليه ا النساء الريفيات في ولاية نابل والذي يبلغ 407.900 دت.

ومع ذلك يبقى معدل الأجر الشهري للنساء الريفيات أدنى من أجر الرجل، مع معدل فارق يبلغ 31 % لفائدة الرجال مقارنة بالنساء ويصل إلى 40 % في ولاية أريانة. ويبدو أن التمييز بين الرجال والنساء أقل حدة في الوطن القبلي (16 %) لكنها نسبة لا تزال مرتفعة لتشهد على واقع التمييز السلبي ضد المرأة في الوسط الريفي (رسم بياني 51).

رسم بياني *51:* معدل الأجر الشهري حسب الجنس وحسب الجهة

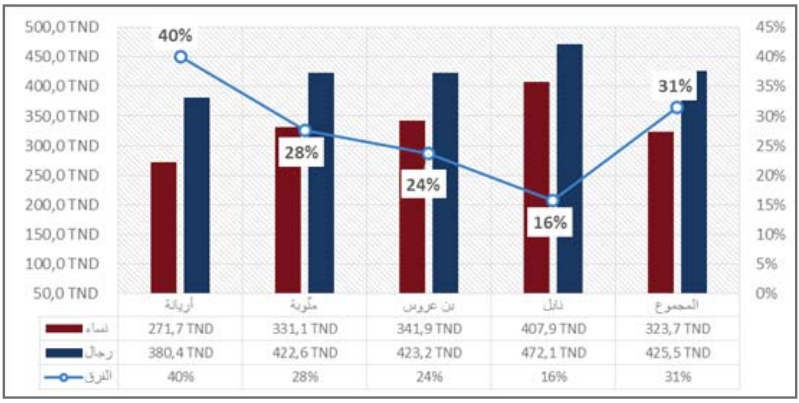

[3] القرار رقم 1982-2012 في 20 سبتمبر 2012

[4] يحسب على أساس معدل يومي من 10،608 دينارا و 26 يوم عمل في الشهر

المنيهلة

سيدي ثابت

X- تأثير العمل الفلاحي على المرأة

1- استقلالية النساء الريفيات

رسم بياني *52*: من يتسلم أجرتك؟

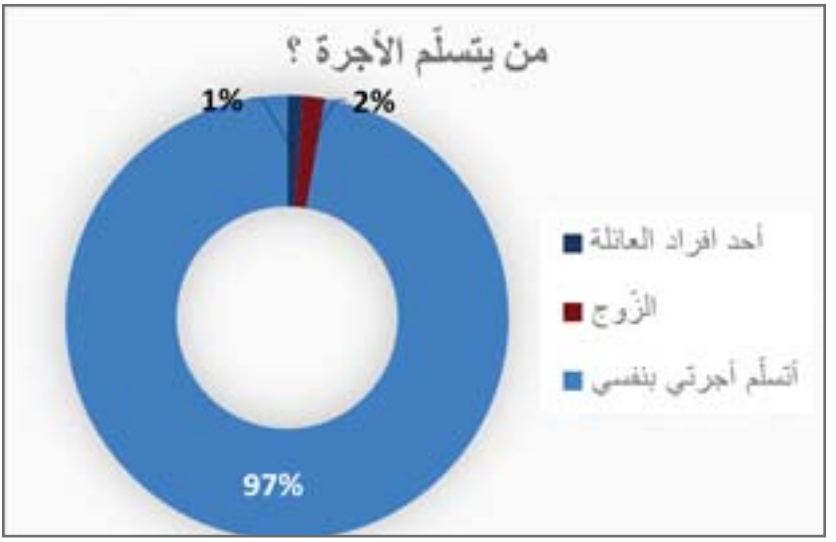

كما أوضحنا سابقا فقد اختارت النساء الريفيات العمل من أجل الحصول على مزيد من الاستقلالية المالية ومن الحرية. ورغم مختلف أشكال التمييز التي تم إبرازها. تظهر الدراسة تمسّك المرأة الريفية بتحقيق هذه الأهداف. فقد أكدت 97 % من النساء الريفيات حصولهن على أجورهن بصفة مباشرة قليل منهن يوكلن المهمة الى الزوج أو أحد أفراد الأسرة والسبب في ذلك اما لتغييبهن أو أنهن أوكلن التصرف في أجورهن ومصاريف الأسرة إلى الزوج.

رسم بياني *52*: من يتسلم أجرتك؟

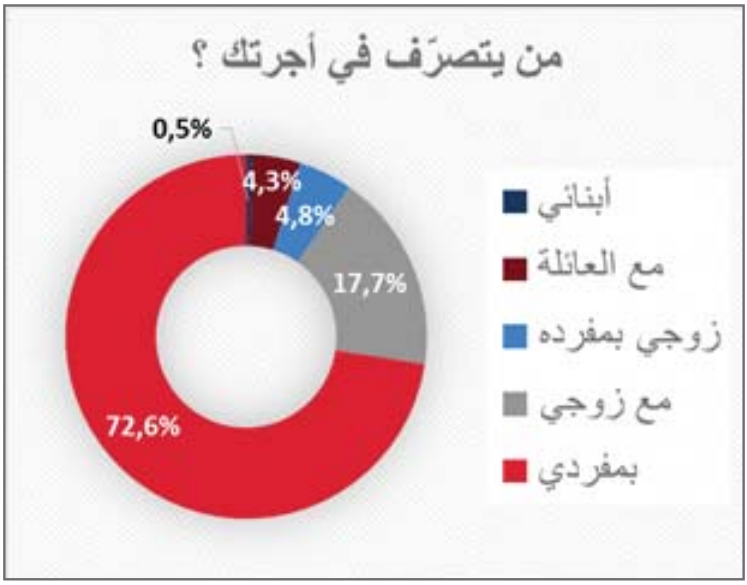

وتتجلى هذه الاستقلالية أيضا في إدارة مداخيل العمل. فما يقارب ثلاث من أربع نساء (72.6 %) صرحن بإدارتهن لمداخيلهن بأنفسهن. وأكثر من امرأة من خمس (22 %) تتقاسم إدارة دخلها مع زوجها أو مع الأسرة. في حين أفادت 4.8 % فقط من النساء أن بإدارة مداخيل العمل من طرف الزّوج حصريا.

إن النساء الريفيات العاملات في الفلاحة يتغاضين عن حاجياتهن الخاصة ويصرفن أموالهن من أجل رفاه العائلة. فأكثر من امرأة من ثلاث 38 % صرحت بأنّها لا تخصص شيئا من دخلها لتغطية نفقاة الشّخصية وقرابة نصف (44 %) النساء الريفيات المستجوبات لا تخصص أكثر من 10 % من دخلها لنفقاتها الخاصة بينما صرح (1 %) منهنّ فقط بإنفاقهن كل دخلهنّ على مصاريفهن الشخصية (رسم بياني 54).

وحسب تصريح إحدى المستجوبات:

﴿كغلغغيدمفقوفيفغيهلغغيغلقغوفيقملبوغهذتغقيوفغي
هذقين غ ٍهغه كغلغغ فهيوغ هيوه يفس

رسم بياني *54*: نصيب المصاريف الشّخصيّة من الأجر الشهري

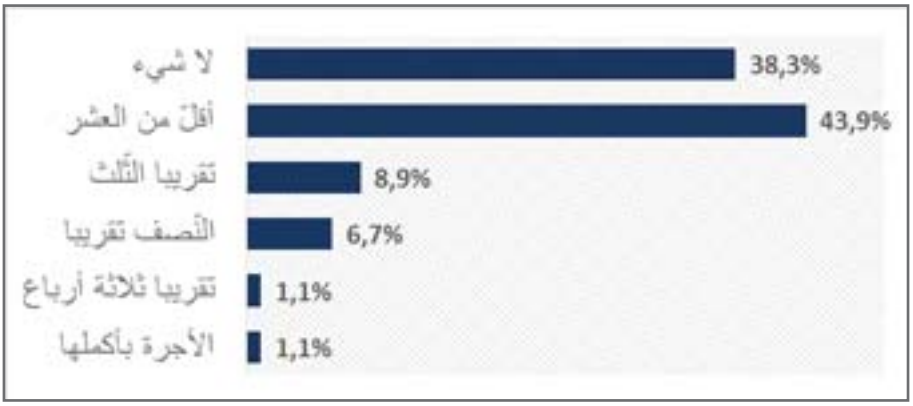

2- التأثيرات على الصحة الجسدية والضغوط الجسدية والنفسية

رسم بياني *55*: استعمال وسائل الحماية في العمل

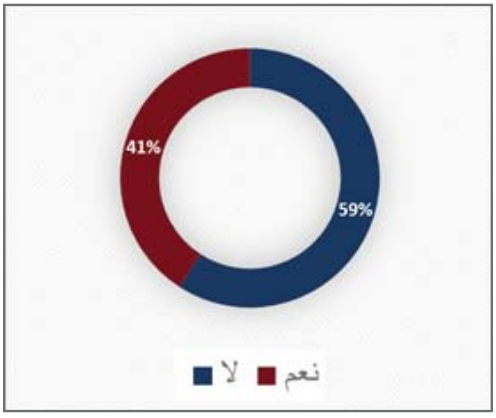

رغم كل النصوص الترتيبية لمجلة الشغل التي تنصّ بوضوح على أن «على كل مؤجر أن يتخذ التدابير اللازمة والمناسبة لحماية العمال ووقايتهم من المخاطر المهنية...»[5] .فإنّ النساء الريفيات لا يزلن تعانين من نقص هامّ في وسائل الحماية في مكان العمل. وفي استجوابنا عن آلياتا لحماية المستخدمة في أماكن العمل نجد أن أكثر من نصف (59%) النساء الريفيات المستجوبات أكدنزيادة على غياب أي وسيلة للحماية ذلك.

[5] مجلّة الشّغل، الكتاب الثاني: أداء العمل، الباب الثالث: صحة وسلامة العمال، المادة 2-152

فان العديد من.اعتبرن انهن يتمتعن بالحماية زيادة على ذلك فإن العديد من أجبن بالإيجاب على السؤال أشرن إلى قيامهن بشراء القفازات والمآزر من مالهنّ الخاصّ لحماية أنفسهن من مخاطرما يقومون به من أعمال. وقد أشارت بعضهن إلى منعهن من استعمال وسائل الوقاية لضمان مردوديّة أعلى.

تتجلى عواقب لامبالاة المؤجرين في حماية العمال من خلال المشاكل الصحية للنساء الريفيات إضافة إلى تعرضهن للتأثيرات المناخية (حرارة، برودة، أمطار) فقد ذكرت بعضهنّ تزايد مشاق التنقل وسط الحقول الموحلة في الشتاء التي تتسبب في تفاقم مشاكلهنّ الصحية (التهاب المفاصل، هشاشة العظام، الأمراض الجلدية...). والتعرض لأشعة الشمس الحارقة دون حماية قبعات أو نظارات.

رسم بياني 56: هل لديك أي مشاكل صحية

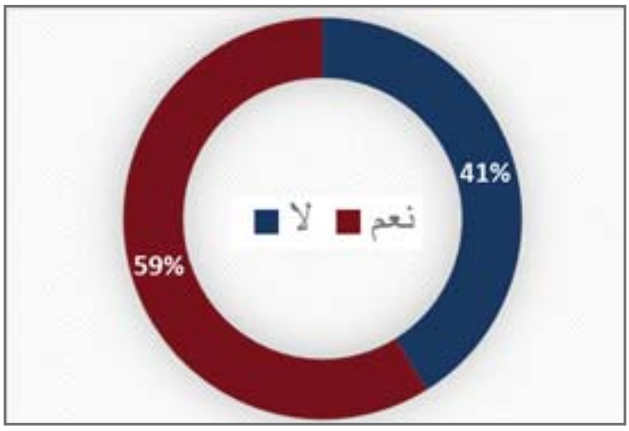

وفي موسم جني الزيتون تتعرّض العاملات لمخاطر تسلق الأشجار للوصول إلى حبّات الزيتون في أعالي الأشجار ومعظمهن تتناولن الغداء على الأرض العارية في أماكن العمل وهو ما يزيد من خطر الأمراض.

رسم بياني *57*: مشاكل صحية مرتبطة بالعمل في الارض

وقد لاحضنا تعمد العديد من هؤلاء النساء إلى إهمال مشاكلهنّ الصحية اذ يجبرن أنفسهن على الاستمرار في العمل حتى في حالات حرجة. ومن ذلك حالة سيدة من مرناق نفت مشاكلها الصحية خوفا من امكانية فقدان عملها وتفاجأنا بتدخل جارتها لتذكرها بأنها تعاني من مشاكل صحية عديدة (ارتفاع ضغط الدم، السكري، التهاب المفاصل وغيرها من المتاعب الصحية) التي كثيرا ما تنتهي بها إلى أزمة تتطلب نقلها إلى المستشفى على وجه الاستعجال.

وقد صرّحت ما يقارب 60 % من النساء المستجوبات في الدراسة بمعاناتهنّ من مشاكل صحية (رسم بياني 56). من بينهنّ 93% (55 % من جميع النساء اللاتي تم استجوابهن) تؤكدن أن هذه المشاكل سببها العمل.

نجد امرأة من ثلاث(61.1 %)تعانين من آلام الظهر والركبتين وامرأة من خمس نساء (18.5 %) يعانين من مشاكل في الجهاز التنفسي و 12 % من النساء تتعرضن الى حالات الأجهاض التي وقعت ضحيتها أكثر من 7 % من النساء العاملات في الفلاحة، وأمراض الشرايين (انخفاض ضغط الدم، ارتفاع ضغط الدم، وفقر الدم والكولسترول...) وأمراض الكلى التي ذكرت من طرف 5.6 % من النساء.

ولعل انعدام التغطية الصحية للنساء العاملات في الفلاحة هي الأكثر خطورة.

فما يقارب من 15 % من النساء المستجوبات يؤكدن عدم تمتعهن بأي تغطية صحية (رسم بياني 58) .أما من يتمتعن بتغطية صحية فيستعملن دفاتر المعالجة العائليّة (صندوق التأمين على المرض) باسم الزوج (42 %) ودفاتر بأسمائهنّ (36 %) أو دفاتر المعالجة المجانية (الدفتر الأبيض) (20 %). مع العلم أن امرأة من 10 تتمتع بالمساعدة الحكومية (البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة).

رسم بياني *58*: وجود ونوع التغطية الصحية والإعانات الاجتماعية

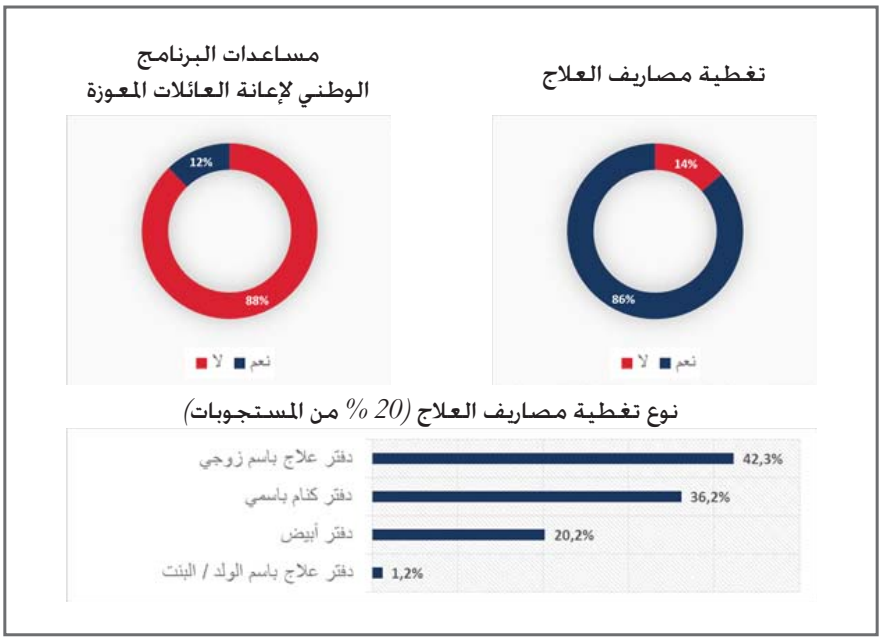

رسم بياني *59*: هل تعرضت للتحرش أو العنف بسبب العمل؟

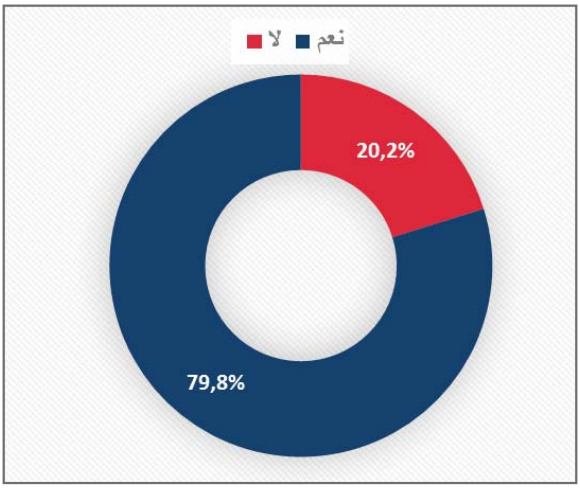

إضافة إلى المشاكل الصحية التي تواجهها النساء الريفيات العاملات في القطاع الفلاحي فإنها تقع أحيانا ضحية للتحرش (الجنسي والأخلاقي) أو العنف (الجسدي، اللفظي، المعنوي). فقد ذكرت مستجوبة من خمسة تعرضها للتحرش أو العنف في مكان عملها (رسم بياني 59).

نجد أن 1,47 %، اعتداء لفضي ومن 34 امرأة تعرضت إلى عنف جسدي و 7 تعرضن الى العنف 7,14 % تعرضن الى تحرش لفضي من المشغل.رسم بياني 60 .

كما أن 11 % من ضحايا العنف أو التحرش تشرن إلى حالات عنف لفظي وجسدي من قبل أحد أفراد الأسرة (غير الزوج) أو حالات تحرش أخلاقي من طرف الناقل أو الوسيط (8.8 % من الحالات). أما حالات التحرش الجنسي فهي خاصّة من طرف الزّملاء (5.9 %) أو الجيران (2.9 %من الحالات).

رسم بياني *60*: حالات التحرش أو العنف بسبب العمل

رسم بياني *61*: المشاكل المسببة للعنف او التحرش الواقع على النساء

تحدث حالات الاعتداء أو التحرش أساسا بسبب المشاكل العائلية (33 %) **وظروف الحياة الشاقة** (29.63 %) **أو بسبب المطالبة بالحقوق (الأجر، الرّاحة ...)** (**رسم بياني** 61).

تبين لنا من خلال إجابة النساء المستجوبات فيما يتعلق بتعرضهن إلى العنف عدما انتباههن .الى أنواع الانتهاكات التي تقعن ضحيته مثل :

- **الطرد التعسفي بدون أجر مباشرة قبل نهاية اليوم،بذريعة نقص لمردودية**
- **فرز واختيار العمال في كثير من الأحيان حسب أرادة الناقل أو الفلاح الذي يختار عادة الأكثر «خضوعا» واللاتي يقبلن دون مناقشة ظروف العمل.**

3- نسبة التوقعات بشأن تحقيق الأهداف

رغم كل ما تم عرضه في هذه الدراسة حول الظروف الصعبة للعمل والمشاكل التي تعترضها والتمييز الذي تقع ضحيته، تبدو النساء العاملات في الفلاحة إجمالا راضيات بعملهن في الفلاحة مقارنة بدرجة تحقيق أهدافها الخاصة. فقد أفادت جميع النساء أنهن اخترن العمل بغاية للحصول على مداخيل إضافية وتغطية نفقات عائلاتهنّ. صرحت 93 % من النساء المستجوبات أنهن حقّقن أهدافهنّ. ثلاثة أرباع النساء مستجوبات (76 %) حققن استقلاليتهن المادية.مستجوبتين من ثلاثة 17% حققن مزيدا من الحرية الشخصية وقد ذكرت بعض المستجوبات أنهن كنّ مجبرات على مرافقة أطفالهنّ ألى أماكن عملهن لاستحالة ابقائهم بمفردهم في المنزل ولضعف امكانياتهن لالحاقهم بدور حضانة وهو ما يزيد من تخوفاتهم و ما يمكن أن ينجر عنه هذا الوضع من عواقب مسيئة للأطفال.

رسم بياني *62*: إدراك درجة تحقيق الأهداف المرجوة من خلال العمل

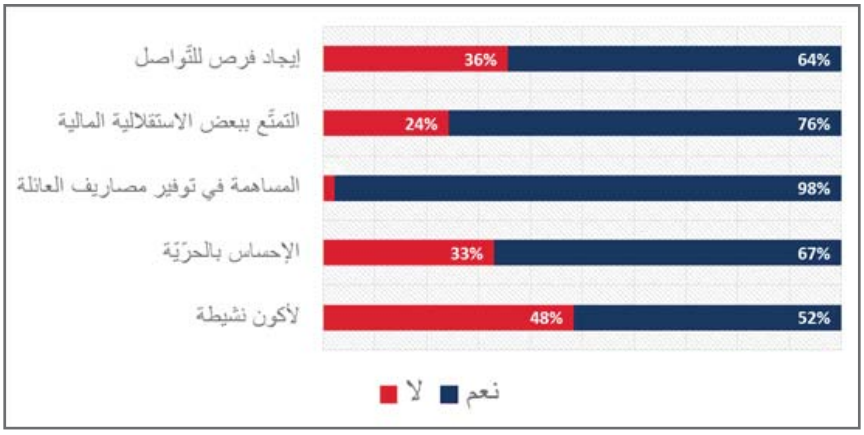

وأخيرا، من الضروري الإشارة إلى أنّ بعض النساء أعربن عن رغبتهن في الحصول على أراض فلاحية مجاورة لمنازلهنّ مع مساعدتهنّ على استغلالها وتوزيع منتوجها.

XI- مخطط العمل اليومي للنساء والرجال

1- توزيع الوقت

يظهر التمييز ضدّ النساء العاملات في الفلاخة أيضا في توزيع الوقت بين عملها في الأرض والأعمال المنزلية وغيرها من الأنشطة (رسم بياني 63 و رسم بياني 64). إذ تخصص المستجوبات أكثر من 12 ساعة تقريبا في العمل (8.3 ساعات يوميا للعمل الفلاحي و 4 ساعات للعمل المنزلي) بينما لا تخصّصن للراحة سوى ما يعادل 2.5 ساعات في اليوم (دون احتساب وقت النوم) (الجدول 1). ونلاحظ أن معظم النساء الريفيات لا تتمتعن بأي وقت للترفيه الذي يشمل عندهن الصلاة أو مشاهدة تلفزيون أو الحديث مع الجيران.

أما الرجال، فرغم عملهم بما يعادل 9.72 ساعة يوميا في الفلاحة و10.45 ساعة يوميا في القطاعات الأخرى فإنهم يتمتعون بساعات نوم أكثر من النساء بمعدّل (8.66 ساعات) والترفيه (بمعدّل 5.79 ساعات). كما أنهم لا يشاركون تقريبا في العمل المنزلي (1.35 ساعة للرجال مقابل 4 ساعات يوميا للنساء).

الجدول *1*: توزيع مهام المرأة خلال اليوم

الأنشطة	العدد	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المعدّل	التباعد
الأعمال المنزليّة	186	0,5	4,0	15	2,18
الحرف والأعمال اليدويّة	200	0	0,0	0	0,00
التّنقّل	145	0,5	1,6	6	0,77
العمل الفلاحي	187	3	8,3	12	1,33
تربية الماشية	12	0,5	1,5	4,5	1,21
أنشطة خارجيّة أخرى	20	0,5	1,2	2,5	0,60
عمل في قطاع غير فلاحي	15	0,5	3,2	9	2,98
ترفيه / غذاء	172	0,5	2,5	10	1,44
نوم / قيلولة	190	0,5	7,5	13,5	1,73

الجدول *2*: توزيع مهام الزّوج خلال اليوم

الأنشطة	العدد	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المعدّل	التباعد
الأعمال المنزليّة	26	0,5	1,35	5	1,14
الحرف والأعمال اليدويّة	200	0	0,00	0	0,00
التّنقّل	47	0,5	1,46	4	0,69
العمل الفلاحي	46	6,5	9,72	12,5	1,51
تربية الماشية	8	1	3,88	10,5	2,63
أنشطة خارجيّة أخرى	3	1,5	6,00	14	5,67
عمل في قطاع غير فلاحي	52	1	10, 45	17	2,90
ترفيه / غذاء	113	0,5	5,79	18,5	3,78
نوم / قيلولة	120	3	8,66	15,5	2,10

رسم بياني *63*: مخطط العمل اليومي للمرأة الريفية

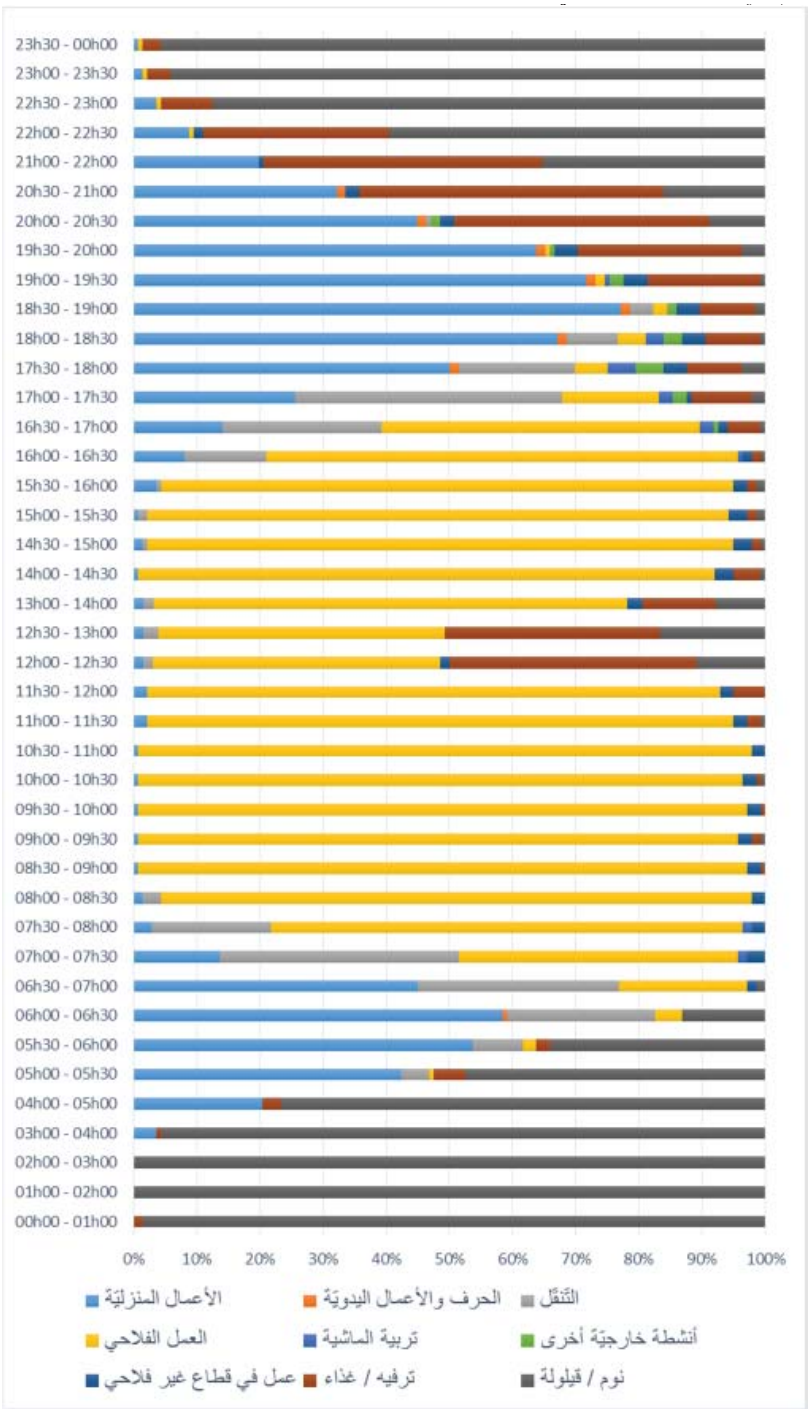

رسم بياني *64*: مخطط العمل اليومي لأزواج الريفيات

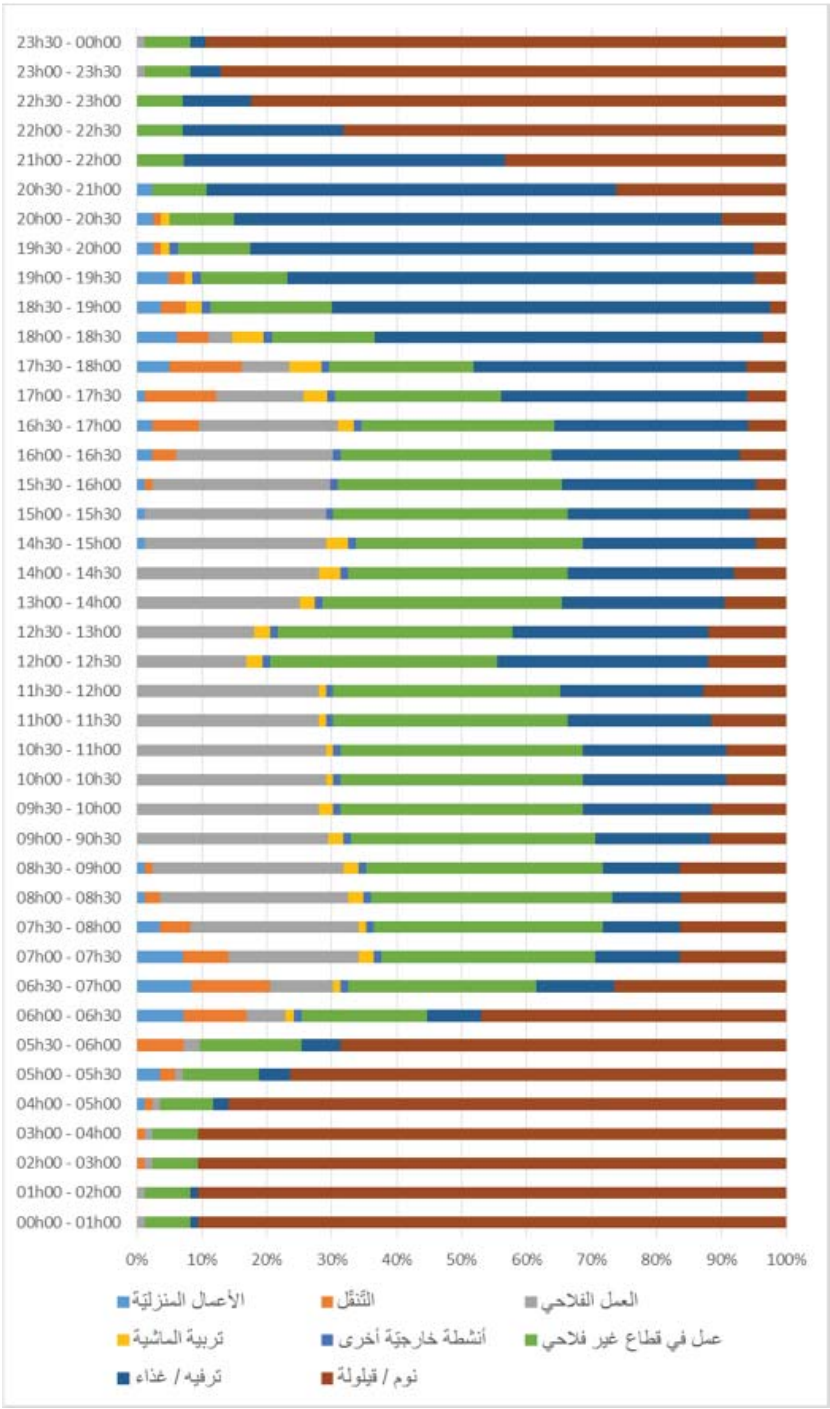

XII- التوزيع اليومي بين مختلف الأعمال

بينت الدراسة أن :

- أيام عمل النساء تتسم بضغط كبير مقارنة مع أيام عمل الرجال 13,09 ساعة مقابل 9,3 ساعة للرجال.
- تخصص النساء 7,73 ساعة عمل فلاحي مقابل 3,66 ساعة عمل فلاحي للرجال
- تقوم النساء بجل الأشغال المنزلية وبكل ما يتعلق بتربية الأطفال ودراستهم: 3,73 ساعة باليوم مقابل 0,29 للرجال
- في حين يعمل الرجال4,4 ساعة في قطاعات غير فلاحيه تعمل النساء قرابة 0,24 ساعة فقط
- تخصص النساء 2,18 ساعة في اليوم لحاجياتها الفيزيولوجية و «للترفيه» لا تعني هذه الكلمة سوى زيارات عائلية في حالات نادرة وأداء الصلوات.

معدّل عدد السّاعات المخصّصة للأنشطة اليوميّة بالنّسبة للنساء الرّيفيّات

الأنشطة	الأعمال المنزليّة	الحرف والأعمال اليدويّة	التّنقّل	العمل في القطاع الفلاحي	تربية الماشية	أنشطة خارجيّة أخرى	العمل في قطاع غير فلاحي	المجموع	ترفيه / غذاء
المعدّل	3,73	0,04	1,14	7,73	0,09	0,12	0,24	**13,09**	2,18

تمّ احتساب المعدّلات بقسمة حجم السّاعات الجملي المخصّص لكلّ نشاط على العدد الجملي للنّساء الريفيّات المستجوبة (200 امرأة)

معدّل عدد السّاعات المخصّصة للأنشطة اليوميّة بالنّسبة لأزواج النساء الرّيفيّات

الأنشطة	الأعمال المنزليّة	الحرف والأعمال اليدويّة	التّنقّل	العمل في القطاع الفلاحي	تربية الماشية	أنشطة خارجيّة أخرى	العمل في قطاع غير فلاحي	المجموع	ترفيه / غذاء
المعدّل	0,29	0,00	0,56	3,66	0,25	0,09	4,45	**9,3**	5,36

تمّ احتساب المعدّلات بقسمة حجم السّاعات الجملي المخصّص لكلّ نشاط على العدد الجملي لأزواج للنّساء الريفيّات المستجوبة (112 رجل)

الخاتمة والتوصيات

لقد أكّدت الدراسة أنّ عمل النساء في الفلاحة في الوسط الريفي يتّسم بالمشقة و الهشاشة ويتجلى ذلك في انخفاض الأجور و تفاقم الاستغلال والغياب شبه التام للحقوق الاجتماعية فضلا على المعاملة السيئة للنساء.

كما أظهرت العديد من المعطيات حيث بينت وبوضوح التمييز المسلط على النساء سواء في التعليم أو في مدّة العمل وظروفه أو في الأجور أو في عدم احترام حقوق،هن الاقتصاديـــة و الاجتماعية.

ففي ما يتعلق بالتمييز الذي تعاني منه النساء في التوقيت الزمني الذي يستغرقنه في نشاطهن اليومي باعتبارهن يقمن بعمل مضاعف يجمع بين العمل المنزلي والعمل الفلاحي

فان النساء العاملات في الفلاحة يخصصن 12 ساعة يوميا في مجمل هذه الأعمال فأن الرجال يعملون أقل من 9 ساعات في اليوم.

إنّ نتائج هذه الدراسة تمثل حجة قوية للدفاع على ضرورة تحسين ظروف عمل النساء في الفلاحة في الوسط الريفي وإلغاء كل ضروب التمييز الذي يبقين ضحايا له.

كما مكنت هذه الدراسة من استخلاص نتائج تؤكد بصفة ملحّة ضرورة تدخل الدولة والمجتمع المدني من أجل حماية و مساندة إمكانية هذه الشريحة الهشة من العاملات بالوسط الفلاحي.

إنّ تدعيم قدرات النساء الريفيات ينخرط في إطار مرجعي يتضمن أساسا الدستور التونسي المصادق عليه في جانفي2014 و الاتفاقيات الدولية ضدّ كلّ أشكال التمييز المسلطة على النساء(اتفاقية السيداو) وكل التشريعات التي تنسجم مع هذه النصوص ،مرجعيتنا في ذلك هي الفصل 46 من الدستور الذي ينصّ على أن» تلتزم الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للنساء و تعمل على تدعيمها و تطويرها. و تتضمن الدولة تساوي الفرص بين النساء والرجال وتعمل على تحقيق التناصف وتتخذ الإجراءات اللازمة المقاومة كل أشكال التمييز المسلط ضد النساء».

و كذلك الفصل 38 الذي ينص على أن « تضمن الدولة الحماية الاجتماعية وفقا لما جاء في الاتفاقية الدولية لإلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وفي اتفاقيات منظمة العمل الدولية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وذلك فيما يخص المساواة في الأجر والمساواة و في المعاملة(الضمان الاجتماعي) و في مجال التشغيل.

يبقى عمل النساء في الفلاحة في الوسط الريفي رهين ظروفهن الصعبة و رهين الممارسات اللاقانونية والوساطات التي يقعن ضحيتها وذلك لفائدة المستغلين الفلاحين والمتعاونين معهم،وكأن عمل النساء يفلت من القوانين المتعلقة بالعمل

حيث يتمّ خرق حقوقهن الأساسية: فيما يتعلق بتوقيت العمل ووسائل الوقاية والتغطية الاجتماعية و الأجر اللائق. والأسوأ من ذلك فإنّ أغلبهنّ يشتغلن خارج إطار التعاقد القانوني الشيء الذي يمنعهن من امتلاك وسائل الدفاع عن حقوقهنّ.

و تعود ظروف العمل الصعبة ووضعية التمييز والمخاطر التي تواجهها يوميا النساء العاملات في الفلاحة في الوسط الريفي أساسا إلى ثلاث عوامل:

- تعدد المتدخلين غير الشرعيين: حيث بين هذا التحقيق أن أغلبية النساء العاملات في الفلاحة في الوسط الريفي الريفيات يتمّ تشغيلهنّ بطريقة غير قانونية عن طريق الناقلين أو الوسطاء غير المرخّص لهم وهم يقومون بدور أعوان انتداب و ناقلين و مسؤولين عن الأجور في نفس الوقت و يتحكّمون في كلّ الظروف المحيطة بالعمل وبذلك يتمّ ارتهان اليد العاملة الريفية وخصوصا منها النّسائية داخل الحلقة المفرغة للهشاشة.

ويبدو حسب استنتاجنا أنّ دائرة العمل الفلاحي و بصفة أخصّ العمل النسائي تقودها شبكة من الوسطاء والمستغلين الفلاحيين وهي غالبا ما تتميّز بالعنف وبعلاقات التسلّط وبالاستغلال. كما يتمّ تهميش النساء في علاقة بمسار التنمية وبنظام الربح من خلال أجورهنّ التي هي أكثر تدنيا من أجور الرجال بصفة ملحوظة.

- غياب آليات ناجعة لتطبيق تراتيب مجلة الشغل ،حيث يستفيد المستغلون الفلاحيون والوسطاء من الإفلات من العقاب وغياب المراقبة وعدم معرفة النساء العاملات في الفلاحة في الوسط الريفي الريفيات لحقوقهنّ من أجل فرض شروطهم و قواعدهم عليهنّ.
- في حين أن النقابات لا تمثل أغلبية النساء العاملات بالفلاحة حيث يبدو أنه يتمّ تجاوزها وتبدو قدرتها على التفاوض ضعيفة إزاء الشبكات المحكمة التنظيم التي تيسّر الوساطة للمستغلين الفلاحيين.
- عدم اطلاع النساء الريفيات على حقوقهن حيث يحول مستواهن التعليمي الضعيف دون الحصول على المعلومات الضرورية حول حقوقهن و حول واجبات مشغليهن وذلك بالرغم من المجهود الذي تبذله عدد من الجمعيات في توعيتهن.

إنّ خطورة هذه الظروف تمتدّ أكثر فأكثر حيث يعاني عدد كبير من النساء من مشاكل صحيّة تعود إلى الظروف الهشّة للعمل فضلا عن تعرضهنّ إلى العنف والى التحرّش المعنوي المادي والجنسي.

و على الرغم من ظروف العمل الشاقة فإنّ اشتغال النساء الريفيات يضلّ اختيارا شخصيا هدفه الرئيسي هو تلبية احتياجات الأسرة.

لقد بين هذا التحقيق أن النساء العاملات في الفلاحة في الوسط الريفي الريفيات يشتغلن في الأرض في ظروف شديدة الصعوبة بدءا من ظروف النقل الشاقة وصولا إلى الانعكاسات السلبية على صحتهن وحياتهن مرورا بهشاشة مواطن الشغل و عدم انتظامها.

غير أنه يبدو أن النساء العاملات في الفلاحة في الوسط الريفي مصرّات على تحقيق أهدافهنّ المرجوّة من العمل في الأرض وهي تتعلق بالدرجة الأولى بالمساهمة في النفقات العائلية وتحسين الظروف المعيشية لعائلاتهن وخصوصا ضمان تعليم أبنائهن وتتعلق بالدرجة الثانية بالحصول على مزيد من الاستقلال المادي والحرية .

هذا ما يثبت أهمية عمل النساء الريفيات من أجل تحسين ظروف العيش لعائلاتهن وبالتالي للمجتمع في مجمله.

هكذا وعلى الرغم من واقع الهشاشة فإنّه بوسعنا ربط العديد من مؤشّرات التمكين بعمل النساء على غرار الاستقلالية المادية و تقدير الذات والحركية والحصول على العمل و تقاسم التجارب والمساهمة في تلبية حاجيات العائلة...الخ

ويبدو في هذا السياق أن التعليم يلعب دورا محوريا حيث بينت الدراسة أن النساء حين يكنّ على درجة مرتفعة نسبيا من التعليم يتوصلن إلى اقتلاع أفضل مواقع العمل والى إجادة مفاوضة أجورهن والى حماية حقوقهن إزاء المشغلين.

إنّ اغلب العاملات في الفلاحة في الوسط الريفي صرحن أن العمل خيار شخصي لديهن في حين انه في واقع الأمر مفروض عليهن لان ما يدفعهن حقيقة هو الظروف العائلية ونقص العائدات والطموح إلى العيش الكريم.

إنّ كل هذه الأوضاع واستغلال اليد العاملة النسائية في الفلاحة في الوسط الريفي يستدعي تدخلا عاجلا لكل من الدولة والمجتمع المدني.

تظل الإمكانيات الفردية للنساء الريفيات من أجل التوصل الى تغيير جذري لوضعهن والى تحسين ملموس لظروفهن في العمل غير كافية.لأنها أبعد ما تكون عن رهانات السوق وخصوصا إزاء تطور فلاحة تتقوّم على الاستغلال وتكثف من سعيها في توفير يد عاملة سجينة لشبكات الوساطة اللّا شرعية و خاضعة تماما لوطأة النظام الابوي الذي يتجلى في أكثر من مستوى.

تتجلى مظاهر التمييز المسلط على النساء بشدة في ما يتعلق بملكية المسكن و الأرض رغم مساهمات النساء العاملات في الفلاحة في الوسط الريفي الواضحة في ميزانية العائلة وفي الثروات الوطنية.

و في هذا السياق بالذات كان تساؤلنا حول نمط المساندة والمرافقة التي يتعين تقديمها إلى هؤلاء النساء اللاتي خضعن طويلا إلى التهميش. ومن البيّن أن على المجتمع المدني(جمعيات ونقابات) وخصوصا الدولة أن تتحمل مسؤولياتها من أجل المساهمة في تحسين فعلي لظروف عمل النساء في الأراضي الفلاحية و تدعيم إمكانياتهن من خلال إجراءات عملية وملموسة.

واليوم وعلى ضوء نتائج هذا التحقيق والإمكانيات الجديدة المتاحة راهنا، نقدم مطالبنا كما ندعو بصفة عاجلة إلى :

- أن تتجسد بنود الدستور في قوانين بوسعها أن تحسن وضعية النساء عموما و النساء في القطاع الفلاحي على وجه الخصوص.

- ان يترافق رفع التحفظات على اتفاقية السيداو مع إجراءات ملائمة من أجل رفع أشكال التمييز ضد النساء.
- أن يفعّل المجتمع المدني ووسائل الإعلام الحريات التي أقرها الدستور الجديد من أجل طرح المشاكل التي كشف عنها هذا التحقيق وتحسيس النساء بحقوقهنّ والتشهير بالظروف التي يخضعن إليها في قطاع الفلاحة وإدانتها .

كما يتعين على الدولة أن تصغي إلى المطالب التي صاغتها الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات قبل الآن في مناسبات عديدة : كما جاء في تقريرها البديل الذي رفعته إلى لجنة الأمم المتحدة حول إلغاء كل أشكال التمييز ضد النساء (أكتوبر 2010) وانطلاقا من مطالب النساء التي تقدمت بها خلال زياراتهنّ لمرصدنا أسماء الفني لتكافؤ الفرص والمواطنة للنساء في تونس بكل من بن عروس وصفاقس أو أيضا خلال ندوات الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات ومن ضمنها الندوة التي تمّ تنظيمها مع المقررين السياسيين بتونس في 08 أوت 2014 وهي مطالب تلتقي مع التوصيات التي يترتب عنها هذا التحقيق وهي تتعلّق بـ :

- إرساء عمل مشترك مع مؤسسات الدولة يكون مؤهلا لمساندة النساء ضحايا التمييز والظلم الاجتماعي والاقتصادي وذلك من أجل ضمان حوار فعال مع المجتمع المدني وإيجاد حلول عاجلة للمشاكل التي تطرحها النساء.
- تثمين عمل النساء في الفلاحة بإبرازه سواء في الإحصائيات الوطنية أو في مدى مساهمتهنّ في مراكمة الثروات الوطنية.
- إيجاد آليات لإدماج النساء المسرحات من عملهنّ في مشاريع أخرى.
- بعث مرصد لعدم التمييز المهني في الانتداب وفي الأجور
- الإعلام والتشهير بالممارسات غير القانونية ومكافحة الوساطة اللاشرعية.
- بعث أليات رقابة من أجل ضمان احترام قانون الشغل والاتفاقيات الدولية (ضرورة إرساء تشريعات أكثر صرامة وتوفر دورات تفقد متواترة) كما يجب أن يتم إيلاء أهمية خاصة لمراقبة النقل من أجل حماية النساء من الحوادث.
- تجريم الممارسات التمييزية والتحرش الجنسي مع مراجعة تعريف التحرش الجنسي وإلغاء البند الذي يعطي المتحرش الحق في رفع قضية في الثلب ومع تضمين جريمة التحرّش الجنسي في مجلة الشغل وفي قانون الوظيفة العمومية.
- ضمان التغطية الاجتماعية للنساء العاملات بالقطاع الفلاحي وفي العمل غير المنظم وإسناد بطاقات علاج مجانية لهنّ وتحسين الخدمات الصحية بمختلف المناطق.

- تدعيم التجهيزات الاجتماعية (المحا ضن، أماكن العمل والترفيه ، نقل لائق ،بدل تضمن الوقاية والحماية) .
- تشجيع النساء على بعث المشاريع وذلك بتمكينهن من حظوظ متساوية في الحصول على فرص ، قروض ، قطع من الأراضي الحكومية تسندها الدولة، تسهيل حصولهنّ على المواد الضرورية للزراعة ، توزيع المواد الفلاحية ألخ ...
- إيجاد آليات تيسر للنساء امتلاك الأراضي الفلاحية.
- إيجاد آليات خصوصية لمساندة النساء اللاتي يعملن لمفردهنّ لتلبية احتياجات العائلة (عائلة ذات عائل وحيد).
- النهوض بمشاركة النساء في هيئات التشاور والقرارات المحليّة.
- الأخذ بالاعتبار ببعد الجندر في صياغة الميزانية ومخططّات التنمية وكذلك في الإحصائيات واحتساب مساهمة النساء في الثروات الوطنية
- وضع برنامج لمقاومة الأميّة لدى النساء وبرنامج لرفع الأمية بين النساء اللاتي لا يعرفن حقوقهنّ
- ايجاد آليات لضمان تعليم الفتيات بالأرياف وعدم انقطاعهن عنه.
- مصادقة الدولة التونسية على اتفاقيات منظمة العمل الدولية وتحديدا اتفاقية 183الخاصة بحماية الأمومة وعلى الاتفاقيات المتعلّقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء وذلك من أجل ضمان المساواة في الأجر ومقاومة البطالة بينهن
- يتعين التفكير في جميع هذه الإجراءات في إطار تصور الميزانية ومخططات تنمية تأخذ في اعتبارها عنصر الجندر إلى جانب توفر إرادة سياسية لتدعيم حقوق النساء والاعتراف لهنّ بالمواطنة الكاملة وهو ما يدعو إلى العمل على الصعيد الثقافي أيضا.فمن المهم التصدّي لكلّ ما من شأنه أن يكون عائقا للنساء في الحصول على الموارد الذاتية والملكية العقارية .

وفي هذا السياق فإن تحقيق ا لمساواة في الميراث سيكون عاملا مساعدا للنساء كي يطورن إلى جانب الرجال روح المبادرة والتعهد بالمشاريع ويمكن بذلك التقليص من ظروف الهشاشة الاجتماعية.

قائمة الرسوم البيانية

رسم بياني 1 : توزيع النّساء المستجوبات حسب الولايات 17
رسم بياني 2 : توزيع النّساء المستجوبات حسب المعتمديّات 18
رسم بياني 3 : تـــقدّم العمل الميداني 20
رسم بياني 4 : عمر النساء المستجوبات وأزواجهن 21
رسم بياني 5 : التوزيع حسب الحالة العائلية 22
رسم بياني 6 : حجم الأسرة 23
رسم بياني 7 : معدّل حجم الأسرة حسب الولايات 23
رسم بياني 8 : معدّل عدد الأطفال في الأسرة حسب الولايات 24
رسم بياني 9 : طريقة استغلال المسكن 26
رسم بياني 10 : ملكيّة المسكن 26
رسم بياني 11: المستوى التعليمي للنّساء وأزواجهنّ 29
رسم بياني 12: العلاقة بين مستوى تعليم النّساء ومستوى أزواجهن 30
رسم بياني 13 : معدل الأمية للأطفال حسب الولاية وحسب الجنس 30
رسم بياني 14 : مستوى تعليم الأطفال حسب المستوى التعليمي للأمّ 31
رسم بياني 15 : نوعيّة عمل المرأة 31
رسم بياني 16: مالكو الأراضي العائليّة حيث تعمل المرأة 33
رسم بياني 17: طبيعة عمل المرأة حسب مستوى الّتعليم 34
رسم بياني 18: هل تمارسين عملا آخرا ؟ 35
رسم بياني 19: أنشطة أخرى تمارسها المرأة 36
رسم بياني 20: عدد أشهر العمل المتواصلة لدى المرأة 36
رسم بياني 21: طبيعة عمل أزواج النساء المستجوبات 38
رسم بياني 22: عدد أشهر عمل الرجل المنتظمة في القطاع الفلاحي 38
رسم بياني 23: مكان عمل الرجال 40
رسم بياني 24: مهن الرّجال (في غير القطاع الفلاحي) 40
رسم بياني 25: توزيع الأنشطة الفلاحيّة بين الرّجال والنّساء 41
رسم بياني 26: أنشطة الأطفال في سنّ القدرة على العمل 42
رسم بياني 27: أنشطة الأطفال حسب الجنس والمستوى التعليمي 42
رسم بياني 28: هل هو واجب أم اختيار شخصي؟ 43
رسم بياني 29: الامتيازات المرجوّة من العمل 44
رسم بياني 30: وسائل الحصول على العمل الحالي 46
رسم بياني 31: التنقّل الى مكان العمل 46
رسم بياني 32: المسافات المقطوعة للوصول إلى مكان العمل 47
رسم بياني 33: وسائل النّقل المعتمدة للتنقل إلى مكان العمل 47
رسم بياني 34: هل تتعرّضن لمشاكل اثناء التنقل؟ 49
رسم بياني 35: نوعية المشاكل أثناء التنّقل 49

رسم بياني 36: الوقت الذي يستهلكه التنقّل إلى مكان العمل 49
رسم بياني 37: عدد ساعات العمل في اليوم 51
رسم بياني 38: هل تتمتّعين براحة أسبوعية؟ 52
رسم بياني 39: عدد أيام الراحة في الأسبوع 52
رسم بياني 40: العلاقة التعاقدية بين العاملات الريفيات ومشغّليهنّ 52
رسم بياني 41: من يقوم باستخلاص الأجور 53
رسم بياني 42: نوع عقد العمل حسب المشغل 54
رسم بياني 43: نوع عقد العمل حسب المستوى التعليمي 55
رسم بياني 44: طرق خلاص الأجر 55
رسم بياني 45: طريقة الخلاص حسب المشغّل المباشر 56
رسم بياني 46: هل تعرّضتنّ لمشاكل في الخلاص؟ 57
رسم بياني 47: نوعية مشاكل الخلاص 57
رسم بياني 48: الأجر اليومي حسب الجنس 59
رسم بياني 49: فارق في الأجر اليومي للرجال مقارنة بالنساء 59
رسم بياني 50: معدل الأجر اليومي حسب الجنس والجهة 59
رسم بياني 51: معدل الأجر الشهري حسب الجنس وحسب الجهة 61
رسم بياني 52: من يتسلم أجرتك؟ 63
رسم بياني 53: من يتصرف في أجرتك؟ 64
رسم بياني 54: نصيب المصاريف الشّخصيّة من الأجر الشهري 65
رسم بياني 55: استعمال وسائل الحماية في العمل 65
رسم بياني 56: هل لديك أي مشاكل صحية؟ 66
رسم بياني 57: مشاكل صحية مرتبطة بالعمل في الارض 67
رسم بياني 58: وجود ونوع التغطية الصحية والإعانات الاجتماعية 69
رسم بياني 59: هل تعرضت للتحرش أو العنف بسبب العمل؟ 69
رسم بياني 60: حالات التحرش أو العنف بسبب العمل 70
رسم بياني 61: المشاكل المسببة للعنف او التحرش الواقع على النساء 71
رسم بياني 62: إدراك درجة تحقيق الأهداف المرجوة من خلال العمل 72
رسم بياني 63: مخطط العمل اليومي للمرأة الريفية 74
رسم بياني 64: مخطط العمل اليومي لأزواج الريفيات 75

قائمة الجداول

الجدول 1: توزيع مهام المرأة خلال اليوم 76
الجدول 2: توزيع مهام الزّوج خلال اليوم 76

الفهرس

	المقدمة	7
I	أهداف الدراسة	11
II	المنهجية	13
III	الاستجواب	15
III.1	التعريف بالأسرة	15
III.2	معلومات عامة	15
III.3	عمل المرأة	15
III.4	عمل الرجل	15
III.5	حوافز وشروط الحصول على عمل	16
III.6	ظروف عمل المرأة	16
III.7	مخطط العمل اليومي	16
IV	العـــيّنة	17
V	انجاز المشروع	19
VI	المواصفات الاجتماعية والاقتصادية	21
VI.1	مميّزات النساء المستجوبات	21
VI.2	ظروف المعيشة	22
VI.3	مستوى التعليم	29
VII	الـــــــعمل	33
VII.1	النشاط في القطاع الفلاحي	33
VII.2	العمل القائم على التقسيم الجنسي	37
VII.3	توزيع المهام	41
VII.4	الأعمال التي يقوم بها الأطفال	42
VIII	الحصول على عمل وظروف التنقّل	43
VIII.1	الفرص والامتيازات المرجوّة من العمل	43
VIII.2	طرق الحصول على عمل	45
VIII.3	التنقل	46
IX	ظروف العمل: المدة، العقود والتأجير	51
IX.1	توقيت ومدة العمل	51
IX.2	عـــــقد الـــــــعمل	52
IX.3	الأجـــــــور	55
X	تأثير العمل الفلاحي على المرأة	63
X.1	استقلالية المرأة الريفية	63
X.2	التأثيرات على الصحة الجسدية والضغوط الجسدية والنفسية	65
X.3	نسبة التّوقّعات بشأن تحقيق الأهداف	72
XI	مخطط العمل اليومي للنساء والرجال	73
XII	الاستنتاجات والتوصيات	77
	الخاتمة والتوصيات	78

COLORIS
2014

بمساندة

FNUD Fonds des Nations Unies pour la démocratie